

أثر التمييز ضد الأقليات على سلوكها تجاه النظام السياسي: دراسة حالة دول الربيع العربي (2007-2017)

رمزي ردايدة¹، عماد الشدوح²

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر التمييز ضد الأقليات في دول الربيع العربي على شدة سلوكها تجاه النظام السياسي في الفترة (2007-2017)، حيث تنطلق الدراسة من فرضيتين، رئيسية و ثانوية، الأولى تقترض وجود علاقة طردية موجبة بين درجة التمييز ضد الأقليات و شدة سلوكها تجاه النظام السياسي، و الثانية تقترض أن تأثير التمييز ذي الطابع الحكومي يكون أكبر على احتمالية نزوع الأقليات للعنف، بالمقارنة مع تأثير التمييز الاجتماعي، و باستخدام منهج تحليل النظم و المقارن و الإحصائي، أثبتت الدراسة الفرضية الأولى، و أثبتت أن نزوع الأقليات نحو العنف يتأثر بدرجة أكبر بالتمييز ذي الطابع الاجتماعي، مما ينفي الفرضية الثانية، و توصلت الدراسة إلى أن الربيع العربي لم يُقلل من مستويات التمييز ذي الطابع، و قد تعزز مسارات الإصلاح السياسي لتحقيق الديمقراطية من أجل مواجهة التمييز.

الكلمات الدالة: الأقليات، الربيع العربي، التمييز، النظام السياسي، السلوك.

المقدمة

مشكلة الأقليات مشكلة عالمية كانت بداياتها مع تأسيس الدولة القومية التي أقرتها معاهدة وستفاليا عام 1648، وعدم تناسق الحدود السياسية مع الحدود الاجتماعية، وقد تزايدت حدتها بشكل كبير في دول العالم الثالث، مما جعلها مصدراً للتوتر والأزمات، خصوصاً في الدول التي تكثرت فيها الأقليات، لتصبح تلك الأقليات أكثر تصريحاً ومطالبة بحقوقها بحيث تسعى للاعتراف بوجودها المستقل ولغاتها وعرقيتها وثقافتها.

والأقليات رغم أنها مؤشر على التنوع في المجتمعات الديمقراطية، إلا أنها برزت كمشكلة في العالم العربي بسبب البنية السلطوية للأنظمة السياسية في الدول العربية، وسلوكها السياسي السلطوي تجاهها، فبدلاً من محاولة الدول العربية خلق هويات سياسية متجانسة في داخلها، عملت بسلوكها على إثارة حفيظة الهويات الفرعية فيها، و بالتالي الصراع معها في كثير من الحالات، في ظل شعور الأقليات بالتمييز ضدها حكومياً واجتماعياً، مما دفعها إلى الاحتفاء بهوياتها والانغلاق بداخلها.

و قد عرفت البلدان العربية فيما بعد عام 2010 في إطار ما أصبح يُطلق عليه الربيع العربي ثورات عصفت ببعض الأنظمة العربية، مما أدى إلى دخول هذه البلدان مخاض مرحلة انتقالية عرفت ظهور قوى سياسية ونزاعات كامنة بفعل القمع الذي كان سائداً في ظل تلك الأنظمة السابقة، وبينما كانت تلك الأقليات تطمح إلى الانتقال من النظم الديكتاتورية إلى النظم الليبرالية المدنية التي تحفظ حقوق الجميع، كانت تشعر أيضاً بقلق من مستقبل مجهول على مستقبلها ومصيرها، وقد ساهم في ارتفاع هذا القلق طبيعة و هوية القوى السياسية التي وصلت للحكم كنتيجة لعملية التغيير، مما أثار بشكل خاص مخاوف الأقليات من تلك القوى على مستقبلها و طبيعة التعامل معها، و تأتي هذه الدراسة في محاولة للتعرف على مستويات التمييز التي تُمارس ضد الأقليات في دول الربيع العربي و أثر ذلك على سلوكها تجاه النظام السياسي، و مدى تأثير ذلك بالواقع الجديد الذي أفرزته التغيرات التي شهدتها دول هذه الأقليات في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

1 جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا؛ 2 مركز بلا فيود للدراسات البرلمانية و السياسية.
تاريخ استلام البحث 2019/11/11، وتاريخ قبوله 2020/5/13.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- **أهمية علمية:** تأتي أهمية الدراسة من ندرة الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين درجة التمييز بشقيه الحكومي و الاجتماعي الذي تتعرض له الأقليات، و مستويات و شدة سلوكها تجاه النظام السياسي و مدى نزوعها للعنف كرد فعل على هذا التمييز، فاعلمت الدراسات السابقة لم تولى الاهتمام بالدراسات الكمية، و هو ما تُحاول هذه الدراسة القيام به، كما تأتي أهمية الدراسة من محاولة معرفة تأثير الربيع العربي على درجة التمييز التي تتعرض لها الأقليات، و بالتالي طبيعة مطالبها و سلوكها في ظل ثورات الربيع العربي وما صاحب تلك الثورات من فوضى و أعمال عنف من الطبيعي أن يكون لها انعكاس سلبي على واقع التنوعات الثقافية في الدول التي شهدت الثورات، خاصة في ظل الحاجة إلى مزيد من الدراسات التي تُعالج موضوع الأقليات في العالم العربي لسد النقص في هذا المجال.

- **أهمية عملية:** أما على الصعيد العملي، فتكمن أهمية الدراسة في امكانية الاستفادة من نتائجها و توظيفها باتجاه بناء الدولة الديمقراطية و تعزيز المواطنة القائمة على المساواة في الحقوق و الواجبات بين كل المواطنين في الدولة، بعيداً عن التمييز، وبما يُحقق التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في العالم العربي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على طبيعة وواقع التنوع العرقي و الديني في دول الربيع العربي.
- قياس درجة التمييز ضد الأقليات في دول الربيع العربي.
- قياس شدة سلوك الأقليات في دول الربيع العربي تجاه الأنظمة السياسية، ومدى نزوعها للعنف.
- معرفة مدى تأثير الربيع العربي على درجة التمييز تجاه الأقليات في دول عينة الدراسة.
- قياس العلاقة الارتباطية بين درجة التمييز بشقيه الحكومي و الاجتماعي ضد الأقليات، و شدة سلوك الأقليات تجاه النظام السياسي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة رصد و قياس درجة التمييز بشقيه الحكومي و الاجتماعي ضد الأقليات في دول الربيع العربي، و مدى تأثير ذلك على شدة سلوك الأقليات تجاه الأنظمة السياسية في اطار سعي هذه الأقليات لتحقيق مطالبها و التخلص من واقع التمييز و القيود التي تُعاني منها حكومياً من خلال السياسات الحكومية التمييزية، و مجتمعياً من خلال نظرات و سلوك المجموعات الاجتماعية الأخرى تجاه الأقليات، فالدول العربية في معظمها تُصنف باعتبارها سلطوية غير ديمقراطية، مما يؤثر سلباً على واقع التنوع الثقافي و الاثني و الديني فيها، و بالتالي على مفاهيم المواطنة و المساواة و تكافؤ الفرص و العدالة، ولقد جاء الربيع العربي بكل ما احتواه من أحداث و تطورات و مخاوف و آمال بالتغيير، لِيُثير العديد من التكهانات حول مدى تأثير الواقع الجديد الذي أحدثه على درجة التمييز ضد الأقليات و أنماط سلوكها، و بناءً على ذلك، فإن مشكلة الدراسة تتضمن القضايا و التساؤلات التالية:

- هل هناك علاقة بين درجة التمييز (القيود الحكومية و الاجتماعية) التي تتعرض لها الأقليات في دول الربيع العربي، و نزوعها نحو السلوك غير العنيف أو العنيف أو الثورة؟

- أي أشكال التمييز أكثر تأثيراً على نزوع الأقليات نحو العنف و الثورة، التمييز ذي الطابع الحكومي، أم ذي الطابع الاجتماعي؟

- هل يتدرج سلوك الأقليات تجاه النظام السياسي في دول الربيع العربي كرد فعل على التمييز من السلوك غير العنيف إلى الثورة؟

- إلى أي حد أثر الربيع العربي على درجة التمييز ضد الأقليات في دول الثورات؟

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: و تتمثل بالفترة (2007-2017) حيث تسعى الدراسة للقياس الكمي لأثر التمييز ضد الأقليات على سلوكها، و البيانات الاحصائية الرقمية لمستويات التمييز كمتغير مستقل لا تتوفر للحالات المبحوثة الا ضمن هذه المدة، فالدراسة ستعتمد

على بيانات مركز بيو للدراسات (Pew Research Center's) حول قياس التمييز ضد الأقليات، و هذه البيانات لا تتوفر الا للفترة (2007-2017)، مما يُحدّد الدراسة زمنياً بها، و هي فترة كافية للحكم على مدى تأثير المتغير المستقل (درجة التمييز ضد الأقليات) على المتغير التابع (سلوك الأقليات تجاه النظام السياسي).

-الحدود المكانية: تتناول الدراسة الدول العربية التي حدثت فيها الثورات والتي أدت إلى تغيير النظام السياسي أو حدثت فيها حالة من الاستخدام الممتد زمنياً للعنف الناتج عن ثورة، في ظل ما سُمى بثورات الربيع العربي، و تتمثل تلك الدول ب(تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا)، فالدول الأربعة الأولى شهدت ثورات أدت إلى تغيير النظام، و سوريا شهدت عنفاً ممتد زمنياً منذ عام 2011 كأحد تداعيات الثورة.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن "هناك علاقة طردية موجبة بين درجة التمييز ضد الأقليات كمتغير مستقل (القيود الحكومية و الاجتماعية) و شدة سلوك الأقليات تجاه النظام السياسي كمتغير تابع (سلوك غير عنيف، عنيف، ثورة)"، و يتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية، فرضية أخرى ثانوية مفادها أن: "التمييز ذي الطابع الحكومي (القيود الحكومية) هو الأكثر تأثيراً على سلوك الأقليات و مدى نزوعها للعنف، بالمقارنة مع التمييز ذي الطابع الاجتماعي (القيود الاجتماعية).

منهجية الدراسة:

ستستخدم هذه الدراسة "منهج تحليل النظم" باعتبار أن الأقليات و مطالبها في دول عينة الدراسة تُمثل مدخلات على بيئة النظام السياسي تتطلب التكيف معها، و أن التمييز ضد الأقليات يُمثل سياسات و ممارسات النظام السياسي كاستجابة سلبية لتلك المطالب، و بالتالي فإن سلوك الأقليات تجاه الأنظمة السياسية يُمثل التغذية الراجعة و ردة الفعل على طبيعة هذه الاستجابة السلبية، كما ستستخدم الدراسة "المنهج المقارن" للمقارنة بين دول عينة الدراسة من حيث واقع التمييز فيها ضد الأقليات، و شدة سلوك الأقليات فيها، و مدى اختلاف مستويات التمييز ضد الأقليات قبل مرحلة الربيع العربي و بعده، و لأن هذه الدراسة ذات طابع كمي فسيتم استخدام "المنهج الإحصائي" لوصف و تحليل مؤشرات التمييز ضد الأقليات و أنماط سلوكها خلال فترة الدراسة، و لتحليل العلاقة الإحصائية بين مؤشرات المتغير المستقل و المتغير التابع من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون، و سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، الأول سيُعالج الأقليات و واقعها في دول الربيع العربي، و الثاني التمييز ضد الأقليات في دول الربيع العربي، و الثالث سلوك الأقليات تجاه النظام السياسي و تأثيره بمؤشرات التمييز، و أخيراً نتائج الدراسة.

الدراسات السابقة

فيما يلي أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الأقليات و واقعها و سلوكها:

- تناولت دراسة (Zabad,2019) "Middle Eastern Minorities: The Impact of the Arab Spring" موضوع الأقليات في الشرق الأوسط و تأثير الربيع العربي عليها، حيث ركزت على عشر أقليات في الدول العربية هي: الشيعة في المملكة العربية السعودية والبحرين و لبنان و مصر، و الدروز و العلويين و المسيحيين و الأكراد في سوريا، و الأقباط في مصر، و الزيديين في اليمن، و تتبعت الدراسة واقع هذه الأقليات في فترة ما بعد الربيع العربي، مبيّنة مواقفها من الاضطرابات الثورية، وكذلك مختلف الاستراتيجيات التي استخدمتها للاستفادة من الفرص المقدمة و مواجهة المخاطر المطروحة، و خلّصت الدراسة إلى أن مجتمعات الأقليات في الشرق الأوسط هي الأكثر عرضة للاضطرابات ؛ و أن ثورات الربيع العربي أثارت الاضطرابات الثورية و الفوضى و الخوف لدى الأقليات و عززت لديها المخاوف من عودة الأصولية الإسلامية في جميع أنحاء المنطقة، و أن الغالبية منها قد شهدت شكلاً من أشكال العنف الجسدي و الخسارة الاجتماعية و الاقتصادية، لكن ذلك قد يتلاشى في حال الدخول بمرحلة من التحول الديمقراطي.

- و في إطار تناولها لموضوع الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية، عالجت دراسة (خضير، 2017) "الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية" التأسيس النظري للأقليات و العوامل التي ساعدت على تكوينها في سياق تاريخي، و طبيعة علاقة الأقليات بالمجتمعات و النظم السياسية في العالم العربي، و تأثير هذه العلاقة على ظاهرة الاستقرار السياسي في الدول العربية، و قد ركزت الدراسة على أزمات الدولة العربية و انعكاسها على وضعية الأقليات، و من ذلك أزمة الاندماج و التكامل الوطني، و أزمة بناء الدولة الحديثة، إضافة إلى تسليط الضوء على البُعد الإقليمي لمشكلة الأقليات في الدول العربية، و خلّصت الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار السياسي في الدول العربية يتطلب أن تكفل هذه الدول تمتع أبناء الأقليات بحقوقهم و اشاعة أجواء الديمقراطية، و الاقرار بالتعددية السياسية و التوزيع العادل للثروات، مما يُساهم في تجميد الصراعات السلبية الكامنة و المُحتملة في

المجتمع، و التي عادةً ما يُغذيها غياب المناخ الديمقراطي.

و قد عالجت دراسة (Just,2017) "Race,Ethnicity,and Political Behavior" موضوع الأقليات العرقية و نمط سلوكها السياسي في الديمقراطيات الغنية في أمريكا الشمالية و أوروبا، إضافة إلى تحليل مدى ارتباط وضع الأقلية العرقية بمشاركة أفرادها في مختلف أشكال العمل السياسي، و قد بينت الدراسة أنه على الرغم من كون التنوع الاثني هو سمة بارزة للعديد من الديمقراطيات المعاصرة، إلا أن وجود الأقليات العرقية يُمثل عدداً من التحديات السياسية للأنظمة السياسية، و لذلك تحرص الأنظمة على تعزيز مشاركة الأقليات السياسية حتى تُمكنهم من توجيه مطالبهم إلى النظام السياسي بطرق سلمية؛ لأن شعور الأقليات بالتمييز ضدها يُحفزها على الانخراط في العنف السياسي، و خلُصت الدراسة إلى أن الأقليات ذات التجارب المتكررة في التمييز تزداد لديها أهمية الاعتبارات العرقية في صياغة قراراتها السياسية، بحيث يُصبح التمييز أساساً في تشكيل الخيارات السياسية لأفراد الأقلية، و أن الديمقراطية تحد من العمل السياسي العنيف للأقليات العرقية لأنها توفر لهم قنوات مؤسسية للتعبير عن مطالبهم، و تُحفز الحكومات على الاستجابة لمطالبهم، و تُقلل بالتالي من انخراطهم في العنف السياسي، فيما لا تتوفر نتائج ذات مصداقية علمية عن كيفية تباين أنماط سلوك الأقليات في الأنظمة الاستبدادية.

- أما دراسة (Belge,Karakoc,2015) "Minorities in the Middle East:Authoritarianism and Ethnicity,Religion,and support for Authoritarianism" و التي جاءت بعنوان "الأقليات في الشرق الأوسط: الاستبداد و العرق و الدين" فقد انطلقت من تساؤل عن الظروف التي تجعل الأقليات اللغوية والدينية تُشارك في دعم الأنظمة الاستبدادية؟، و شملت الدراسة أربع دول هي تركيا ومصر والمغرب والأردن، و حاولت بيان تفضيلات الأقليات في تلك الدول لنوع النظام الذي تدعمه، و بينت نتائج الدراسة أن الأقليات التي يُهدد وضعها و مصالحها الانتقال إلى مؤسسات صنع قرار ذات الأغلبية و ذات الطبيعة الديمقراطية، هي أقل احتمالاً لدعم الديمقراطية، و أن الأقليات اللغوية تميل إلى أن تكون أقل دعماً للسلطوية في حين تميل الأقليات الدينية إلى دعم الاستبداد.

و عالجت دراسة (أبو فرحة،2013) "أقليات دول الربيع العربي : طبيعة دورها بين جدوى التأثير و فوبيا التأثير" طبيعة دور أقليات دول الربيع العربي و تأثيرها و تأثيرها بالتحولات السياسية التي فرضتها ثورات الربيع العربي في مجتمعات دولها، و قد ركزت الدراسة على سبع أقليات هي: الأكراد، الأمازيغ، المسيحيين، الشيعة، الدروز، العلويين، اليهود، و بعد مناقشة الدراسة أسباب و تداعيات مشكلة الأقليات في العالم العربي، فقد خلُصت إلى أن احتمالات تأثير و تأثير وضعية الأقليات في دول ثورات الربيع العربي قد يكون سلباً من حيث تثبيت مشكلاتها، أو إيجاباً من حيث تعظيم منافعها، و أن كل ذلك يرتبط بطبيعة تفاوضات المرحلة الانتقالية بين الفاعلين السياسيين و الاجتماعيين حول شكل و طبيعة النظام السياسي المزمع تشكيله، كما حدّدت الدراسة ثلاثة سيناريوهات لمستقبل تعاطي دول ثورات الربيع العربي مع مسألة الأقليات، أولها سيناريو التوافق و الشرعية مع تقدير خصوصية الأقليات، و ثانيها سيناريو التدويل و التدخل، و ثالثها سيناريو المصادمة و المهادنة في حال سعت الأنظمة الجديدة إلى اتباع طرق مشابهة لذات الطرق السابقة في التعامل مع الأقليات.

و قد عالجت دراسة (نصراوي،2012) "حماية حقوق الأقليات الدينية في ظل الربيع العربي" حماية حقوق الأقليات الدينية في ظل الربيع العربي، و هدفت الدراسة إلى بيان حقوق و مطالب الأقليات الدينية في دول الربيع العربي، والتي تمثلت بإسقاط أنظمة حكم امتازت بالاستبداد و التسلط و استبدالها بأخرى ديمقراطية منتخبة من خلال صناديق الاقتراع، و اعتبرت الدراسة أن الهاجس الأساسي الذي راود الأقليات الدينية في دول الربيع العربي هو مدى قدرة الحكام الجدد على توفير الحقوق والحريات الفردية و خصوصاً لتلك الأقليات الدينية، و خلُصت الدراسة إلى أن تصدر القوى السياسية الإسلامية للمشهد السياسي العربي في دول الربيع العربي، شكّل التخوف الأكبر للأقليات الدينية في تلك الدول و جعلها تشعر بقلق شديد على مستقبلها، و التفكير جدياً في الهجرة من الشرق الأوسط إلى أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، وذلك خشية على مستقبلها من هذا الواقع الجديد.

-أما دراسة (مصطفى، 2012) "الربيع العربي و الأقليات" فقد بينت انه مع ضعف الدولة و التغيرات الكبرى التي شهدتها العالم فضلاً عن الصراعات الإقليمية، لم تعد الأقليات كيانات صامتة، بل أضحت ضمن الديناميات الجديدة للتمرد على سلطة فقدت مشروعيتها، و أصبح لهذا الوضع مزاياه و عيوبه، إذ تتمثل مزاياه في مزيد من الاعتراف بوضع الأقليات، فيما تكمن عيوبه في أن هذا الاعتراف لا يرتبط في كثير من الأحيان بفكرة المواطنة، بل بصراعات سياسية و حصص على أساس الهوية، و خلُصت الدراسة إلى أنه بمجيء الربيع العربي، أصبح الرهان على إحداث تحولات ديمقراطية تسمح بإعادة تشكيل السلطة و الدولة بصورة تحفظ التوازن بين الحقوق الفردية (المواطنة) و الحقوق الجماعية (الأقليات)، ولكن اندلاع صراعات عنيفة في بعض

البلدان، وهيمنة قوى الإسلام السياسي من ناحية أخرى قد يدفع باتجاه إعادة هيكلة النظام السياسي حول مركز الهويات أكثر من مرتكز المواطنة، وأن هذا التوجه سوف يفتح الباب واسعاً أمام الصراع بدلاً من التضامن الاجتماعي.

ولعل أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أن هذه الأخيرة تُعالج تأثير أقليات الربيع العربي بالتحويلات الجديدة التي فرضتها الثورات في دراسات ذات طابع نظري، و لم تهتم هذه الدراسات بمعالجة درجة التمييز الحكومي و الاجتماعي التي تعرضت لها هذه الأقليات قبل ثورات الربيع العربي و ما بعده و مدى تغير ذلك، و تأثيره على سلوك الأقليات تجاه النظم السياسية، و هو ما تُحاول دراستنا القيام به و في إطار من القياس الكمي الاحصائي المُقارن، و هو ما يغيب عن كل الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأقليات و واقعها في دول الربيع العربي

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يُناقش الأول مفهوم الأقليات و طبيعة مطالبها، ويُعالج الثاني واقع الأقليات في دول الربيع العربي.

المطلب الأول: مفهوم الأقليات و طبيعة مطالبها

القلة في اللغة هي خلاف الكثرة، والقلة والكثرة يستعملان في الأعداد، والأقلية مقابل الأكثرية (ابن منظور، 2014)، أما اصطلاحاً فقد واجهت الجماعة الدولية صعوبات كثيرة في وضع تعريف محدد لمصطلح الأقلية، و ذلك مرده إلى عدة معطيات تتمثل أساساً في تعدد و تباين المعايير المعتمد عليها في تحديد مفهوم الأقلية، هذا إلى جانب اختلاف وضعية الأقليات من دولة إلى أخرى، فهناك أقليات تعيش في انسجام كامل مع الأغلبية، و يربط بينها شعور الانتماء الجماعي، و في المقابل توجد أقليات تعيش حالة من التهميش الاجتماعي، و تتعرض للاضطهاد بشتى أنواعه (دريسي، لعامرة، 2013).

ويمكن القول أن هناك ثلاثة معايير لتعريف الأقلية، فهناك المعيار الكمي الذي يُركز على العدد، باعتبار الأقلية مجموعة من السكان تكون أصغر إذا ما قورنت بعدد الأغلبية العامة من السكان، كما أنهم يختلفون عن تلك الأغلبية من حيث العرق أو الديانة أو اللغة (فتاح، 2016)، ومن ذلك تعريف موسوعة السياسة التي تُعرّف الأقلية بأنها "مجموعة من سُكان قُطر أو إقليم أو دولة ما، تُخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفاً سياسياً متميزاً" (الكيالي و آخرون، 1986).

وأما المعيار الثاني فهو المعيار النوعي (الموضوعي) "Objective Criterion" الذي يُركز على التمايز الذي يختلف به أبناء أقلية معينة في خصائصهم المشتركة عن باقي السكان (UNDP, 2010)، فهو لا يشترط أن تُمثل الأقلية نسبة عددية محددة، لكن يشترط فيها أن تمتلك عنصراً أو آخر من عناصر الاختلاف عن الجماعة الحاكمة أو المسيطرة أو المهيمنة، و تتعرض للتمييز من جراء هذا الاختلاف، و بذلك يفصل بين مفهوم الأقلية و المعيار العددي (أبو فرحة، 2013)، حيث تُعرّف الأقلية بموجب المعيار النوعي بأنها "جماعة من الناس تختلف عن الآخرين في مجتمع ما من حيث العرق أو القومية أو الدين أو اللغة، و ترى هذه الجماعة نفسها كجماعة متميزة، و تكون بعيدة عن السلطة، و عرضه لبعض الاستبعاد والتمييز والمعاملة المختلفة" (بشير، 2009)، وهو ما يتوافق مع تعريف الموسوعة البريطانية للأقلية بأنها: "جماعة يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط معينة مثل وحدة الأصل أو اللغة أو العقيدة الدينية، و يشعرون بأنهم مختلفون بصدده الروابط (Encyclopedia Britannica, 1997).

ويُحاول المعيار الثالث "التوفيقي" الجمع بين العدد و الخصائص في تعريف الأقلية، و يُسمى أيضاً بالمعيار الذاتي "Subjective Criterion"، حيث يُركز على مبدأ تحديد الذات "Self-identification"، و يرى أنه يجب أن تكون لدى أفراد الأقلية الرغبة في الحفاظ على تراثهم و تقاليدهم و هويتهم (UNDP, 2010)، و يُعبّر عن ذلك بشكل واضح تعريف فرانسيسكو كابوتورتى "Francesco Capotorti" المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة، حيث عرّف الأقلية بأنها "مجموعة تقل من الناحية العددية عن بقية السكان في دولة من الدول، و هي في وضع غير مهيمن، و لأفرادها- و هم من مواطني الدولة المذكورة- خصائص عرقية أو دينية أو لغوية مختلفة عن خصائص بقية السكان، و يُبدون، و لو ضمناً، روح تضامن موجهة نحو الحفاظ على ثقافتهم أو تقاليدهم أو دينهم أو لغتهم" (United Nations, 2010)، و بهذا المعنى، فإن للأقلية هوية ثقافية مختلفة عن الهوية الثقافية لغالبية المجتمع الذي تعيش فيه، و هويتها الثقافية هذه عادة ما تتطور في اتجاه متميز أو مختلف عن الهوية الغالبة لأغلبية المجتمع الذي تقطن فيه (عبوش، الحيايلى، 2015). و على اختلاف معايير تعريف الأقلية، يمكن تحديد بعض الخصائص المشتركة بين الأقليات وهي (خنيش، 2016) :

-تختلف خصائصها العرقية أو الدينية أو اللغوية عن تلك الخاصة ببقية السكان.
-الرغبة في الحفاظ على ثقافتهم المتميزة والتقاليد واللغة والدين.
-لهم معايير ذاتية تتمثل في رغبتهم في تعريف أنفسهم على أساس ذاتي داخلي بأنهم ينتمون إلى جماعة عرقية أو دينية أو لغوية متميزة.

-قد تكون أقلية؛ ولكنها أقلية مسيطرة على الحكم، كحال العلويين في سوريا.
ويُمكن القول أن مطالب الأقليات تتباين فيما بينها استناداً إلى درجة التمييز أو الإقصاء والاستبعاد التي تتعرض لها من قبل النظام السياسي الذي يحكمها (هلال، 2016)، وترى الأقليات أنها تختلف وتتمايز عن بقية الجماعات الأخرى في المجتمع وأن لها مطالب تجاه الأكثرية، تقوم على حماية هويتها الثقافية وجعل لغتهم لغة معترفاً بها في الدولة، و أن مكانة اللغة والهوية والدين في النظام السياسي هي إحدى أدوات الهيمنة والإقصاء ضدها (فايد، 2005)، وتبدأ مطالبها بالتدرج من مطالب حماية هويتها الثقافية ومنع التمييز الديني والثقافي والاجتماعي ضدها، والاعتراف بخصوصيتها في المجتمع الذي تعيش فيه، ثم حقها في المشاركة في المناصب العامة، والمواقع القيادية في مؤسسات الدولة، مع تخصيص "كوتا" لهم تتناسب مع عددهم في الدولة، وتصل مطالب الأقليات إلى أقصاها وهي المطالبة بالحكم الذاتي، كأن تحصل على استقلال إداري، أو حكم ذاتي ضمن فيدرالية، أو إدراجها ضمن الأقاليم الخاصة في الدولة لأجل الحصول على مخصصات مالية، أو المطالبة بحق تقرير المصير والانفصال لإقامة كيان سياسي جديد مستقل عن كيان الدولة الأم (عبدالحى، 2013).

المطلب الثاني: واقع الأقليات في دول الربيع العربي

تُصنف المجتمعات من حيث تنوعها إلى المجتمعات ذات التنوع الديني أو المذهبي والمجتمعات ذات التنوع القومي والعربي والمجتمعات ذات التنوع اللغوي والثقافي (Harik, 1972)، ويميز العالم العربي بالتنوع والاختلاف و التمايز حيث يضم عدداً كبيراً من الأقليات الإثنية و الدينية و المذهبية، رغم الحديث عن ثقافة عامة منتشرة (علي، حنا، 2002)، و في دول عينة الدراسة المتمثلة بدول ثورات الربيع العربي، فيمكن تقسيم الأقليات فيها، كما يلي:

1-الأقليات الدينية: وهي الأقليات التي تختلف عن الأكثرية بالدين أو المعتقد وتشمل: (الزيديين في اليمن، العلويين والدروز و المسيحيين في سورية، المسيحيين الأقباط في مصر، المسيحيين والشيعية واليهود في تونس).

2-الأقليات العرقية/القومية: وهي الأقليات التي تختلف عن الأكثرية بالعرق، وتتمايز عن باقي مواطني الدولة بصفات بيولوجية مشتركة، و تشمل: (الأكراد في سوريا، الأمازيغ/الطوارق والتبو في ليبيا، الأمازيغ في تونس)، كما تختلف هذه الأقليات بلغتها عن اللغة السائدة أو لغة الأكثرية.

و يُوضح الجدول رقم (1) عدد تلك الأقليات و نسبتها في دول ثورات الربيع العربي وأماكن تركزها، و درجة التجانس الاثنى في دول عينة الدراسة، و يُبين تحليل الجدول أن درجة التجانس الاثنى في تونس هي درجة مرتفعة حيث تبلغ (96%)، والأقلية الأكبر في تونس هي أقلية الأمازيغ التي تتبع المذهب الاباضي، و يبلغ عدد أفرادها نحو (500) ألف، أي (5%) من سكان تونس، ولا يتحدث اللغة الامازيغية سوى (2%) منهم، فيما يعيش أغلبهم بين قبائل الجنوب التونسي (شقير، 2019)، كما يتواجد في تونس أقليات بأعداد بسيطة جدا كالمسيحيين الذين يبلغ عددهم نحو (5000) شخص، يعيشون في مختلف أنحاء الجمهورية التونسية ويتألفون من الروم الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس، والروم الأرثوذكس، كما يتواجد فيها اليهود، و يبلغ عددهم حوالي (1500) شخص، تلتهم متواجد في العاصمة، والباقي يعيش في جزيرة جربة ومدينة جرجيس (كواتريني، 2018)، كما يتواجد فيها أقلية الشيعة الجعفرية التي تشوب علاقتها بالدولة حسابات سياسية، تتأرجح بين الضغط عليها وتكثيف مطالبها مع الحد الأدنى للواقع السياسي القائم (الصيفي، 2012)، و تتساوى درجة التجانس الاثنى في تونس معها في اليمن، فتبلغ أيضاً في اليمن (96%)، حيث تتواجد فيها أقلية الشيعة التي يغلب عليهم المذهب الزيدي، ولا تزيد نسبتهم في اليمن على (30%) من عدد السكان البالغ أكثر من عشرين مليوناً، ويتمركز الزيديون في شمال اليمن وخاصة في صعده وحجة وذمار، في حين يتمركز الزيدية الإسماعيليون في حراز وغرب صنعاء، وتُعد الشافعية مذهب باقي سكان اليمن (الدغشي، 2009).

وفي ليبيا تبلغ درجة التجانس الاثنى (93%)، ويتواجد فيها مجموعة من الأقليات العرقية التي تتكون من قبائل التبو، والامازيغ/الطوارق، ويمثلون إجمالاً بين (5%) و (10%) من مجموع عدد السكان، وتتداخل تلك الأقليات مع دول الجوار الجغرافي الليبي، التشاد والنيجر ومالي، وانتشارهم على طول الحدود الجنوبية و الجنوبية الغربية، فضلاً عما يُميز المنطقة الجنوبية من ثروات طبيعية بترولية وأهمية استراتيجية (الجهاني، 2011)، أما في مصر فتبلغ درجة التجانس الاثنى (82%) و

يتواجد فيها أقلية الأقباط، وهم أقلية دينية، معظمهم من الأرثوذكس، مع أقلية من الكاثوليك وأقل منها من البروتستانت، ويُقدّر عددهم بعشرة ملايين، يُشكّلون (9%) من السكان (أبو فرحة، 2013).
و تُعتبر درجة التجانس الاثني في سوريا هي الأقل بين دول عينة الدراسة، و تبلغ (46%)، حيث تحتوي سوريا على خليط غير متجانس من الأقليات العرقية والدينية، وتتواجد فيها الأقليات التالية : (Holliday,2011)

جدول رقم (1)

درجة التجانس الاثني وعدد الأقليات في دول الربيع العربي وتمركزها

الدولة	عدد الأقليات	اسم الأقلية	النسبة من عدد السكان	درجة التجانس الاثني %	تمركز الأقليات
تونس	4	الامازيغ	5%	96	مشتت
		اليهود، الشيعة، المسيحيين	اقل من 1%		مشتت
مصر	1	الأقباط	9%	82	مشتت
ليبيا	2	الامازيغ / الطوارق	15%	93	تتركز في جنوب ليبيا/الجنوب الغربي.
		التيبو	6%		تتركز في جنوب ليبيا
سوريا	4	العلويون (أقلية مسيطرة)	10%	46	تتركز في شمال غرب المنطقة الساحلية ودمشق وحمص وحمّاه
		الأكراد	10%		شمال حلب والحدود التركية
		الدروز الموحدون	4%		مدينة السويداء، جبل الدروز، والجولان المحتل
		المسيحيون	10%		مشتت
اليمن	1	الزيديين (شيعة)	30%	96	تتركز في شمال اليمن في مناطق صعده وحجة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى: (Minorities at Risk Project,2009), (Alesina,2012), (Fearon,2003).

- العلويون: و هي أقلية مسيطرة على الحكم، تُشكل (10%) من السكان، ويتمركزون بكثافة في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص.
- المسيحيون: ويشكّلون نسبة (10%) من السكان، ويتواجدون في معظم المدن السورية، وخصوصاً في شمال سوريا.
- الأكراد: ويشكّلون (10%) من السكان، ويتمركزون في شمال سوريا لا سيما في محافظة الحسكة.
- الدروز: ويشكّلون (4%) من عدد السكان، ويتمركزون في شمال سوريا في مدينة السويداء.

المبحث الثاني: التمييز ضد الأقليات في دول الربيع العربي

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يُعالج الأول مفهوم التمييز ضد الأقليات و مرجعيات حقوقها، و يُناقش الثاني واقع مؤشرات التمييز ضد الأقليات في دول الربيع العربي.

المطلب الأول: مفهوم التمييز ضد الأقليات و مرجعيات حقوقها

ترتبط مشكلة الأقليات بمظاهر التمييز التي تتعرض لها في مجتمعاتها، حيث يُشير مفهوم التمييز إلى " أي تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو الدين أو اللون أو الأصل العرقي أو القومي، و يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بجميع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة" (United Nations,2014)، ويتضمن التمييز: "أي فعل أو سلوك يُنكر لبعض الأفراد حقهم في المساواة في المعاملة مع الآخرين بسبب انتماء هؤلاء الأفراد لجماعة معينة في المجتمع" (خضير، 2017)، و هو بذلك يُمثّل انتهاكاً للمبدأ الأساسي الذي يقضي بأن جميع الأشخاص يجب أن يُعاملوا على قدم المساواة و في ظروف متساوية (Oudhof,2007).
و يقود التمييز ضد الأقليات إلى حالة من التهميش حيث تعمل السلطة السياسية في الدولة إلى ابعاد الأقليات عن بعض

المراكز و الوظائف في الدولة، و عزلها و حرمانها من الاهتمام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي(خدير،2017)، كما يقود التمييز إلى التعصب كاتجاه اجتماعي ينشره المُستغلون بين العامة بوصم جماعة بأنها أدنى أو ذات صفات معينة أخط، و ذلك لتسويغ استغلال تلك الجماعة و التمييز ضدها(علي،و حنا،2002)، فعندما يتجه النظام السياسي نحو تبني أفعال سلوكية و ممارسات تمييزية ضد الأقليات، عبر تقييد مطالبهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فإن ذلك يُفسح المجال للأغلبية بأن تُمارس و تُكرس بالقدر نفسه نظرتها الازدرائية تجاه الأقليات (خدير،2017).

وبشكل عام، ينبع التمييز ضد الأقليات من علاقات القوة و السُلطة، بحيث تسعى الأغلبية أو الجماعة المُسيطرة إلى استغلال الأقليات الأخرى لأغراض اقتصادية أو سياسية، أو لدواعي ثقافية بادعاء الأغلبية بأنها المالك أو المُحتكر للحقيقة عبر أساليب التطويق الثقافي، أو قد ينبع ذلك من اعتقاد الأغلبية أو الجماعة المُسيطرة بأنها متفوقة بيولوجياً على جماعة الأقلية(خدير،2017).

و تستند حماية الأقليات من أشكال التمييز التي تتعرض لها على أمرين هامين، الأمر الأول: مبدأ المواطنة، فإذا كان للأقلية حق المواطنة طبقاً للجنسية، فإن جميع الحقوق و الواجبات ستكون على قدم المساواة بالنسبة لجميع المواطنين، أما الأمر الثاني: حقوق الإنسان، و يشمل ذلك ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية في الحقوق السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و المدنية من حقوق يتمتع بها أي فرد لمجرد كونه انساناً(عبوش،الحيالي،2015)، و قد كانت أولى المحاولات الهامة للوقوف على حقوق الأقليات المعترف بها دولياً و حمايتها من التمييز من خلال عدد من المعاهدات المتعلقة بالأقليات المبرمة تحت رعاية عصبة الأمم، و مع إنشاء الأمم المتحدة، تحول الاهتمام في بادئ الأمر إلى حقوق الإنسان العالمية، غير أن الأمم المتحدة قامت تدريجياً بوضع عدد من القواعد و الإجراءات و الآليات المعنية بقضايا الأقليات(الأمم المتحدة،2012)، و من ذلك إنشاء اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات عام 1947، و اتفاقية "مناهضة التمييز في التعليم" عام 1960 و التي تعترف بحق أعضاء جماعات الأقليات في الاضطلاع بأنشطتهم التعليمية الخاصة، بما في ذلك إنشاء مدارسهم الخاصة و التدريس بلغتهم، إضافة إلى "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" لعام 1965 و التي تحظر أي تمييز "يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني" (Kondur,2018).

وقد أشتمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية لعام 1966 في المادة(27) منه على حكم محدد يتعلق بالأقليات، إذ نص على حق تمتع أفراد الأقليات بثقافتهم الخاصة و المجاهرة بدينهم و إقامة شعائره و استخدام لغتهم(الأمم المتحدة،1966)، كما أسهمت الأمم المتحدة في وضع معايير لحماية الأقليات باعتماد "الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب و التمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد" لعام 1981، و يُمثل إعلان الأمم المتحدة لعام 1992 بشأن "حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية أو إلى أقليات دينية و لغوية"، الصك الأساسي الذي يوجه أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال (الأمم المتحدة،2012)، حيث نص في ديباجته على أن حماية حقوق الأقليات "تُسهم في الاستقرار السياسي و الاجتماعي للدول التي يُقيمون فيها"، و نص في موادها على ضرورة حماية وجود الأقليات و هويتها القومية أو الاثنية، و هويتها الثقافية و الدينية و اللغوية، و أن يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحياة الثقافية و الدينية و الاجتماعية و الاقتصادية و العامة مشاركة فعلية، وحقهم في التعبير عن خصائصهم و في تطوير ثقافتهم و لغتهم و دينهم و تقاليدهم و عاداتهم(الأمم المتحدة،1992).

و من بين أشكال الحماية الشائعة في هذا الصدد الحق في المساواة و في عدم التمييز، و الحق في الجنسية، وحق الشخص في استخدام لغته الأصلية في السر و العلن، و حق الأقليات في إقامة مؤسساتها الدينية و الثقافية والخيرية و التعليمية الخاصة، و التزام الدولة بتوفير مستوى عادل من الدعم المالي لمدارس الأقليات التي يكون التعليم فيها في المرحلة الابتدائية باللغة الأم للأقلية المعنية، و ترسيخ القوانين التي تحمي الأقليات بحيث لا يُمكن تغييرها بتشريعات لاحقة(الأمم المتحدة،2012).

المطلب الثاني: واقع مؤشرات التمييز ضد الأقليات في دول الربيع العربي

أولاً: مؤشرات التمييز ضد الأقليات

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشرات مركز بيو للدراسات (Pew Research Center's Index) كمؤشرات لقياس التمييز ضد الأقليات في عينة الدول المبحوثة، إذ تقيس هذه المؤشرات درجة القيود الحكومية و القيود الاجتماعية التي يتعرض لها الأفراد و الأقليات في دولهم، و هي مؤشرات بدأ المركز بإصدارها منذ عام 2007، كما يلي :

1- مؤشر القيود الحكومية (GRI) (Government Restrictions Index): و يقيس القوانين و السياسات و الإجراءات

الحكومية التي تُقيّد المعتقدات أو الممارسات الدينية، و يتكون المؤشر من القيود، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الحكومات لحظر معتقدات معينة أو حظر التحويلات أو الحد من الوعظ أو منح معاملة تفضيلية لجماعة دينية أو أكثر، و يتكون المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية (Pew Research Center,2019B) :

أ. محاباة الحكومة للجماعات الدينية والعرقية.

ب. القوانين والسياسات المقيدة للحرية.

ج. قيود الحكومة على الأنشطة الدينية.

د. مضايقة الحكومة للأقليات.

و يتم قياس واقع الدولة في هذا المؤشر على مقياس من (10) درجات، كما هو موضح في الجدول رقم (2)، فالدولة التي يقع تصنيفها بين الدرجة (6.6) و (10)، تُعتبر الأسوأ في درجة القيود الحكومية، أي أن فيها تمييزاً عالياً جداً، بينما يُشير تقييم الدولة الذي يقع بين الدرجة (صفر) و (2.3) إلى أقل درجات القيود الحكومية، أي أن فيها تمييزاً بدرجة ضعيفة.

جدول رقم (2)

مقياس درجة القيود الحكومية والاجتماعية

القيود الحكومية	القيود الاجتماعية	درجة القيود
6.6-10	7.2-10	عالي جداً
4.5-6.5	3.6-7.1	عالي
2.4-4.4	1.5-3.5	متوسط
0-2.3	0-1.4	ضعيف

المصدر: Pew Research Center,2019A

2- مؤشر القيود والعداوات الاجتماعية (SHI) (Social Hostilities Index) : و يقيس أعمال العداوة التي يرتكبها الأفراد والمنظمات والجماعات الاجتماعية الخاصة، وهذا يشمل أعمال الغوغاء أو العنف ضد الأفراد و الأقليات، المضايقات بسبب الزي، وغيرها من أساليب التخويف الاجتماعي أو سوء المعاملة، و يتكون مؤشر القيود الاجتماعية من المؤشرات الفرعية الآتي : (Pew Research Center,2019B)

1. الأعمال العدائية الناتجة عن القيم والمعتقدات.

2. التوتر بين الأديان والعنف.

3. العنف الديني الناتج عن الجماعات المنظمة.

4. المضايقات الاجتماعية التي تتعرض لها الجماعات والأفراد.

و يتم قياس واقع الدولة في هذا المؤشر على مقياس من (10) درجات، كما هو موضح في الجدول رقم (2)، فالدولة التي يقع تصنيفها بين الدرجة (7.2) و (10) تُعتبر الأسوأ في درجة القيود الاجتماعية، أي أن فيها تمييزاً عالياً جداً، بينما تُشير الدرجة من (صفر) و (1.4) إلى أقل درجات القيود الاجتماعية، أي أن درجة التمييز فيها ضعيفة.

ثانياً: تطبيق مؤشرات التمييز على عينة الدراسة

يرجع ظهور مشكلة الأقليات في العالم العربي إلى ظروف سياسية و اجتماعية محددة مرت فيها المنطقة تاريخياً، و قد تقاضت هذه المشكلة مع ظهور أنظمة حكم ذات طابع سلطوي حالت دون قيام دولة المواطنة، و عملت بدورها على التلاعب بالمكونات الاجتماعية لفرض هيمنتها، و تكريس سلطتها، بإضعاف مجتمعها، و وضع مكوناته في مواجهة بعضها، تحسباً من اصطفاف هذه المكونات في مواجهة السلطة الحاكمة، مما أدى إلى تعثر الاندماجات الاجتماعية على أساس عقد اجتماعي بين الدولة و المواطنين الأفراد، المتساويين أمام القانون، دون تمييز من أي نوع، و ذلك لحساب اندماجات شكلية مع كتل اجتماعية مُنمّطة على أساس طوائف دينية أو جماعات إثنية (كيالي،2012)، فالدولة في العالم العربي توصف بأنها "دولة نخبة" غالباً ما تُوظّف لمصلحتها توفقاً إثنياً أو أقلياً أو دينياً، فتستند إلى آليات استبعاد أو تقريب وظيفي من أجل استمرارية و استقرار الحكم(علي،حنا،2012).

و في تعاملها مع مشكلة الأقليات اتبعت النظم العربية أساليب متنوعة تباينت بين الشدة و اللين، و لكنها في أغلبها كانت قسرية تمثلت في سياسات الاستيعاب و الدمج الاكراهي، و استخدام القوة للقضاء على حركات التمرد المثارة من قِبل الأقليات، و منع التركز السكاني للأقليات، و اللجوء إلى سياسات التهميش الثقافي و الاقتصادي لها، و اتباع سياسة الإبعاد لأبناء الأقليات عن تولي المناصب الحساسة في الدولة، و قد كانت تتم شرعنة هذه السياسات عن طريق اتهام الأقليات بالعمالة للقوى الخارجية، أو الادعاء بأن الاعتراف بحقوقها يُعد نكوصاً عن السعي نحو الدولة القومية الواحدة، و عن مسار الوحدة العربية(خضير، 2017). و لمعرفة واقع التمييز ضد الأقليات في الدول العربية عينة الدراسة، سيتم تطبيق مؤشري القيود الحكومية و القيود الاجتماعية عليها، حيث يُوضح الجدول رقم (3) واقع مستويات مؤشر القيود الحكومية في دول عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017)، و يتضح من خلال الجدول أن متوسط قيم دول الربيع العربي في هذا المؤشر في فترة ما قبل الربيع العربي (2007-2010) بقي كما هو في مرحلة الربيع العربي و ما بعده من (2011-2017) و بقيمة (6.1) خلال الفترتين، مما يعني أن مستوى التمييز و القيود الحكومية على الأقليات في هذه الدول لم يتأثر بظروف الربيع العربي و معطياته و التغيرات التي فرضها و رافقت أحداثه، و بتقييم تمييز "عالي" خلال كل فترة الدراسة، و جاء التمييز الحكومي ضد الأقليات بتقييم "عالي" في ثلاث دول، و بتقييم "عالي جداً" في دولتين.

و بالمقارنة بين فترة ما قبل الربيع العربي و ما بعده، فقد شهدت متوسطات قيم دولتين من دول عينة الدراسة ثباتاً خلال الفترتين هما مصر و اليمن، حيث لم تتأثر فيهما مستويات التمييز و القيود الحكومية، و شهدت متوسطات قيم دولتين انخفاضاً خلال الفترتين هما ليبيا و تونس، فيما شهدت متوسطات دولة واحدة فقط ارتفاعاً خلال الفترتين هي سوريا، و قد جاء ترتيب الدول في مؤشر التمييز و القيود الحكومية من الأكثر تمييزاً إلى الأقل تمييزاً كما يلي : (مصر، سوريا، اليمن، ليبيا، تونس).

جدول رقم (3)

درجة القيود الحكومية ضد الأقليات في دول عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017)

ترتيب الدولة	درجة التمييز	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
1	عالي جداً	8.3	8	7.9	8.7	8.3	8.2	8.8	7.6	8.7	8.6	7.6	7.2	مصر
		ثبات	8.21						8.02				المتوسط	
4	عالي	4.5	4.1	3.4	3.9	4.7	4.7	5.5	6.9	5.8	6.9	5.6	5.1	ليبيا
		انخفاض	4.74						5.85				المتوسط	
2	عالي جداً	7.7	8.3	7.8	7.6	8.3	7.4	8	7.5	7.3	7.1	5.2	4.5	سوريا
		ارتفاع	7.85						6.02				المتوسط	
5	عالي	4.5	3.7	3.6	4.1	4.7	4.9	5.1	3.5	5.7	5.2	5.1	4.8	تونس
		انخفاض	4.22						5.2				المتوسط	
3	عالي	5.8	4.7	5.5	4.7	4.7	5.8	6.3	7.6	7	6.4	4.9	4.3	اليمن
		ثبات	5.61						5.65				المتوسط	
	عالي		6.1						6.1				المتوسط العام	

المصدر : (Pew Research Center, 2019A)

و أما على مستوى التمييز و القيود الاجتماعية فُيُبين الجدول رقم (4) واقع و مستويات دول عينة الدراسة في هذا المؤشر خلال الفترة (2007-2017)، و يتضح من خلال الجدول أن مستويات التمييز و القيود الاجتماعية قد شهدت ارتفاعاً في كل دول عينة الدراسة، بالمقارنة بين فترة ما قبل الربيع العربي (2007-2010)، و فترة الربيع العربي و ما بعده من (2011-2017)، حيث ارتفع متوسط قيم دول عينة الدراسة في هذا المؤشر من (4.31) و بتقييم "متوسط" في فترة ما قبل الربيع العربي (2007-2010) إلى (6.99) و بتقييم "عالي جداً" في مرحلة الربيع العربي و ما بعده من (2011-2017)، مما يعني أن مستوى التمييز و القيود الاجتماعية على الأقليات في هذه الدول قد تأثر بشكل كبير بظروف الربيع العربي و معطياته و التغيرات التي فرضها و ما رافقها

من أحداث و تزايد التوترات و المضايقات الاجتماعية التي تعرضت لها الأقليات، و جاء التمييز الاجتماعي ضد الأقليات بتقييم "عالي جداً" في أربع دول، و بتقييم "متوسط" في دولة واحدة هي تونس خلال مدة الدراسة. وقد جاء ترتيب الدول في مؤشر التمييز و القيود الاجتماعية من الأكثر تمييزاً إلى الأقل تمييزاً كما يلي : (اليمن، سوريا، مصر، ليبيا، تونس).

جدول رقم (4)

درجة القيود الاجتماعية ضد الأقليات في دول عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017)

ترتيب الدولة	درجة التمييز	المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
3	عالي	7.2	8.5	8.5	7.2	6.8	7.7	8.3	7.6	5.4	5.3	6.5	6.1	مصر
	جداً	ارتفاع	7.8							5.82				المتوسط
4	عالي	5.1	7.1	6.7	7.4	7.1	6.9	5.4	1.9	2	1.5	2.2	1.4	ليبيا
	جداً	ارتفاع	6.07							1.77				المتوسط
2	عالي	7.3	9	9	9.2	8.3	7.8	8.8	5.8	3.3	5.1	5.4	5.3	سوريا
	جداً	ارتفاع	8.7							4.77				المتوسط
5	متوسط	4	3.8	3.6	5.3	5.5	5.8	6.8	3.5	1	1.5	3.1	3.8	تونس
		ارتفاع	4.9							2.35				المتوسط
1	عالي	7.5	7.2	6.3	8.1	8.1	7.1	8.4	7.6	7.8	7.3	6.2	6.2	اليمن
	جداً	ارتفاع	7.5							6.87				المتوسط
	عالي جداً	ارتفاع	6.99							4.31				المتوسط العام

المصدر : (Pew Research Center,2019A)

وفيما يلي تحليلاً لواقع دول عينة الدراسة من حيث درجة التمييز ضد الأقليات فيها:

1-مصر: احتلت مصر المرتبة الأولى بين دول الربيع العربي بدرجة التمييز و القيود الحكومية خلال فترة الدراسة وبمتوسط (8.3 من 10 نقاط)، أي بتقييم تمييز و قيود عالية جداً، مع بقاء مستوى القيود الحكومية المفروضة قبل وبعد ثورات الربيع العربي كما هي وبدون تغيير، أي أن مستواها شهد ثباتاً خلال فترة الدراسة، وأما على مستوى القيود الاجتماعية فقد احتلت مصر المرتبة الثالثة بين دول عينة الدراسة بمتوسط (7.2 من 10 نقاط)، وبدرجة تمييز عالية جداً، وقد كان متوسط درجة القيود الاجتماعية عالياً خلال الفترة الأولى (2007-2010) و بدرجة (5.82)، ارتفع بشكل كبير ليصل إلى (7.8) بمتوسط عالي جداً، في المدة (2011-2017)، أي أن التمييز ذي الطابع الاجتماعي ارتفع بشكل واضح في فترة الربيع العربي و ما بعده.

ولعل كل ذلك يُمكن تفسيره من خلال الشكاوى من التمييز التي كان الأقباط تاريخياً يُصرحون بها، و التي تتمثل بالشكاوى حول منعهم من تقلد المناصب القيادية في الدولة، بما في ذلك رئاسة الجامعات والمحافظين، وكذلك المناصب التي تُعد حساسة بالنسبة للأمن القومي، ومن المستويات العليا في جهاز الأمن إلى خطوط الجبهة التربوية حيث يُمنع الأقباط من تدريس اللغة العربية (براونلي، 2013)، وبذلك استمرت شكاوى الأقباط من تعرضهم لتهميش منهجي في المناصب الجامعية وأجهزة الاستخبارات والسلك الدبلوماسي وموظفي الرئاسة والمحافظين (موسى، 2014)، إضافة إلى الشكاوى من قيام الدولة باحتواء بعض المجموعات القبطية دون بعضها، وهو ما انعكس على مطالب الأقلية القبطية في مصر، وتشظيها من مطالب عامة إلى مطالب تخص كل جماعة قبطية لوحدها (مسعد، 2012)، و استمرت شكاوى الأقباط من التمييز رغم قيام الرئيس المصري حسني مبارك بإدخال التاريخ القبطي في الكتب المدرسية، و قراره باعتبار عيد الميلاد القبطي عطلة رسمية، واعتماد الكتب التي تتحدث عن العلاقات بين الطوائف في مصر، وتمديد التلفزيون والإذاعة الوطنية وقت البرامج المخصصة لقضايا المسيحيين، إضافة إلى تخصيص حقيبتان وزاريتان قبطيتان، و حق الرئيس في تعيين ستة أعضاء من الأقباط في مجلس الشعب (Makari,2007).

و كان مجمع الكهنة الأقباط ومجلسهم المللي في مؤتمره المنعقد عام 2007 قد اتخذ عدة قرارات جاءت بصيغة مطالب حول حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وعدم تطبيق الشرع الإسلامي وحماية الأسرة والزواج المسيحي، و حول المساواة و تكافؤ الفرص، و تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية و الوزارة و الوظائف العليا، و هي كلها مطالب تتهم النظام المصري بالتمييز (الجزيرة نت، 2012)، و كانت الصحف المصرية عام 2009 قد نشرت ما اعتبرته مطالب أقباط مصر و التي تركزت على يلي: قانون موحد لدور العبادة وإتاحة حرية بناء الكنائس، قانون للأحوال الشخصية خاص بالأقباط، تدريس التاريخ القبطي وإنهاء ما يوصف بالتمييز في التعليم، إلغاء المادة الثانية من الدستور التي تقول إن الإسلام دين الدولة، استعادة الأوقاف القبطية، إلغاء خانة الديانة من البطاقة الشخصية واستمارات الوظائف، نسبة أكبر في الوظائف القيادية، إنهاء التمييز في الإعلام الرسمي، تمثيل أكبر في الحياة السياسية، وحرية التحول من دين لآخر (الجزيرة نت، 2012).

و أثناء و بعد الثورة المصرية، زادت شكاوى الأقباط من وجود تمييز ضدهم، حيث انتقدوا الدستور المصري الجديد لعام 2012 في عهد الرئيس محمد مرسي باعتباره يفرض الكثير من القيود على الحريات الدينية، و أنه قد ظهرت في عهده العديد من خطابات الكراهية ضد الأقليات الدينية (محي الدين و آخرون، 2014)، و قد تعرض الأقباط في عام 2017 لسبع هجمات دموية على كنائسهم أسفرت عن مقتل 75 قبطياً، تبنى تنظيم داعش الاعتداءات الثلاثة الأولى، كما شهد عام 2017 أيضاً ما عُرف "بأزمة إغلاق الكنائس"، حيث اتهم الأقباط الحكومة بالتمييز ضدهم بإغلاق عددٍ من الكنائس في محافظة المنيا، فيما قالت السلطات إن الإغلاق تم لأسباب أمنية (موسى، 2014).

و من الجدير بالذكر أن النظام المصري منذ عام 2014 حرص على الظهور في صورة الحامي للأقليات، إذ كان الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أول رئيس يُشارك في قُداس الميلاد القبطي، و تكرر التركيز على أهمية الوحدة الوطنية في خطابه بشأن مسيحيي مصر، و ضرورة إعادة ترميم الكنائس التي تعرضت للحرق في الفترة التي تلت توليه الحكم، و في عام 2016 تم اقرار قانون بناء الكنائس الذي فوّض الصلاحيات للمحافظين المحليين ليُقرروا الموافقة على بناء أو ترميم أو توسيع الكنائس، و بحلول آذار/ 2018 كانت الحكومة قد منحت تراخيص لـ (53) كنيسة، و كانت الحكومة و القوات المسلحة قد عملت على إعادة ترميم الكنائس التي تعرضت للتدمير في هجمات عام 2013 (مركز التحرير لسياسات الشرق الأوسط، 2018).

2- سوريا: جاءت سوريا في المرتبة الثانية بدرجة القيود الحكومية المفروضة على الأقليات خلال فترة الدراسة، و بمتوسط (7.7 من اصل 10 نقاط) أي بدرجة تمييز عالية جداً، و قد كان متوسط درجة القيود الحكومية عالياً خلال الفترة (2007-2010) و بتقييم (6.2)، ارتفع إلى (7.85) و بمتوسط عالٍ جداً في الفترة (2011-2017)، وهو ما يُبين أن الثورة السورية وبدلاً من أن تقوم بتخفيض تلك القيود فقد زادت، و أما على مستوى القيود الاجتماعية فقد جاءت سوريا في المرتبة الثانية بين دول عينة الدراسة و بتقييم (7.3) أي بدرجة تمييز عالية جداً، و كان متوسط درجة القيود الاجتماعية قد ارتفع بشكل كبير جداً خلال فترة الربيع العربي و ما بعدها، إذ كان متوسطها (4.77) في الفترة (2007-2011)، ارتفع و بشكل مضاعف ليصل إلى (8.7)، و بمتوسط عالٍ جداً، مما يعني أن الأقليات في سوريا أصبحت تُعاني من تمييز و قيود اجتماعية أكبر بعد الثورة السورية.

وكان النظام السياسي السوري قد اتبع منذ حكم الرئيس حافظ الأسد سياسة القوة لقمع حقوق و مطالب الأكراد و حظر تعليم اللغة الكردية في المدارس السورية، و حظر التجمعات الكردية السياسية و الثقافية، إضافة إلى ذلك، فإن أعداداً كبيرة من الأكراد مجردين من الجنسية، إذ كان إحصاءً استثنائياً قد أُجري عام 1962 قد جرد قرابة 120 ألف كردي (حوالي 20% من أكراد سوريا) من جنسيتهم السورية، وبالتالي فهم يواجهون مجموعة من الصعوبات، من الحصول على فرص العمل إلى تسجيل الزيجات إلى الاستفادة من خدمات مرافق الدولة (منظمة حقوق الانسان، 2016)، و بذلك فقد تمثلت مطالب الأقلية الكردية بتعليم أولادها اللغة الكردية في المدارس السورية، و رفع الحظر عن التجمعات الكردية السياسية و الثقافية، و زيادة اللامركزية الإدارية و السياسية للأقاليم و المناطق التي تقطن فيها، بالإضافة إلى تخصيص "كوتا" لهم في الوظائف و المواقع القيادية في المؤسسات الحكومية الرسمية، و الوظائف الرئيسية في الدولة، و أما الدروز في سوريا فقد تم تهميشهم اقتصادياً حيث لم تتل مناطقهم حظها من التنمية الاقتصادية على مدار حكم الأسد وابنه، وهو ما أجبر اغلب شبابهم على مغادرة مناطق تركزهم و الهجرة داخلياً و خارجياً، كما تم استثناء الطائفة الدرزية من المناصب القيادية في مؤسسات الدولة و حزب البعث (القيادة القطرية و القومية)، و تحجيم المجتمع المدني الدرزي، و تقليص نفوذ الزعماء التقليديين للطائفة، و ذلك لصالح المشيخة الروحية و زعامات أخرى مستجدة موالية لحزب البعث (حوراني، 2018).

و بفعل هذه السياسات تركزت نسبة كبيرة من المناصب القيادية في الدولة و الجيش و المخابرات في أيدي العلويين، كما عمل

النظام على تشكيل عدد من الميليشيات المسلحة بمستوى قريب من الجيش نفسه، تقودها شخصيات من الطائفة العلوية من أشهرها "سرايا الدفاع" وسرايا الصراع، والقوات الخاصة والمخابرات الداخلية، وأمن القوى الجوية (شبيب، 2003)، وفي مقابل هذا التمييز والقيود ضد الأكراد و الدروز، كرس النظام السياسي السوري امتيازات خاصة وعديدة للأقلية المسيحية، كحرية العبادة، والسماح لهم بتسوية المسائل غير المدنية من خلال محاكم خاصة، وشراء أراضي الدولة للبناء عليها بحرية، بالإضافة إلى اعتبار عيد الميلاد والفصح من الأعياد الوطنية الرسمية، كما أعفى الكهنة من الخدمة في الجيش، ودعم منظمات المجتمع المدني المسيحي الملحقة بالكنيسة كالأخويات وأفواج الكشافة، وتعامل النظام مع حقوق ومطالب المسيحيين باعتبارهم جماعات لا أفراداً (بشير، 2019)، واستطاع النظام السوري بتلك الإجراءات امتصاص المكون المسيحي ومطالبه السياسية، و الظهور أمام المجتمع الغربي و الرأي العام الدولي باعتباره نظاماً يحمي الأقلية المسيحية في الدولة (مرصد مينا لدراسات العقد الاجتماعي، 2018).

3- اليمن : جاءت اليمن في المرتبة الثالثة بدرجة القيود الحكومية خلال فترة الدراسة و بمتوسط (5.8) أي بدرجة تمييز عالية، وقد بلغت درجة هذه القيود (5.65) خلال فترة ما قبل الربيع العربي (2007-2010)، انخفضت بشكل طفيف جداً إلى (5.61) في فترة الربيع العربي و ما بعده، و أما على صعيد القيود الاجتماعية فقد احتلت اليمن فيها المرتبة الأولى بين دول الربيع العربي خلال مدة الدراسة وبمتوسط (7.5) أي بدرجة تمييز عالية جداً، باعتبارها أكثر دولة تعرضت فيها الأقليات للتمييز الاجتماعي، وقد كان متوسط درجة القيود الاجتماعية عالياً في فترة ما قبل الربيع العربي (2007-2010) و بدرجة (6.87)، ارتفع إلى (7.5) وبمتوسط عالٍ جداً في فترة الربيع العربي و ما بعده (2011-2017)، وهو ما يُبين أن الثورة اليمنية وبدلاً من أن تقوم بتخفيض تلك القيود زادت، و أن الأقليات بدأت تشهد تمييزاً اجتماعياً أكبر بعد الربيع العربي.

وخلال فترة حكم الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في اليمن منذ عام 1978، كانت شكاوى التمييز تتمحور حول قيام النظام السياسي اليمني بتهميش مناطق الشيعة الزيديين وعزلها عن بقية محافظات اليمن، وترويجهم للمذهب السني في المساجد والمدارس على حساب المذهب الزيدي الشيعي، فضلاً عما كان يستشعره بعض أبناء المذهب الزيدي في تلك المنطقة من وجود جهود لطمس مذهبهم (مؤسسة الحقوق المتساوية، 2018)، و منذ انتهاء ما سُمي بحكم الإمامة التي بقيت حتى عام 1962 كانت الاتهامات للنظام السياسي في اليمن تزداد حول التضييق على أتباع المذهب الزيدي وتهميشهم، و قد اتسمت اغلب مطالبهم بتقاسم المناصب السياسية العليا وموارد الدولة الرئيسية، والحصول على حكم ذاتي في مناطقهم، وعند السماح لهم في عهد الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، ببعض الحقوق الدينية والاجتماعية التي حرّموا منها لفترة طويلة، جاءت جماعة الحوثي كجماعة سياسية-دينية ممثلة للمذهب الزيدي لتقوم بنشر المذهب والدفاع عن معتقيه عسكرياً، وهو ما أدى إلى أولى المواجهات بين النظام السياسي اليمني والحوثيين عام 2004، لتخوض جماعة الحوثيين ست مواجهات مع الحكومة اليمنية منذ ذلك الوقت و لتتجدد سنوياً، و في عام 2014 قامت جماعة "أنصار الله" الذراع السياسي والعسكري للحوثيين بالسيطرة على العاصمة صنعاء و محاولة فرض سيطرتها الدينية والسياسية والعسكرية على الدولة اليمنية، و بالمحصلة، فقد اتسمت أغلب مطالب الأقلية الزيدية تاريخياً بتقاسم المناصب السياسية العليا، و موارد الدولة الرئيسية، و الحصول على حكم ذاتي في مناطقهم (الخيواني، 2011).

4- ليبيا: جاءت ليبيا في المرتبة الرابعة بين دول الربيع العربي بدرجة القيود الحكومية خلال فترة الدراسة بمتوسط (4.5) و بدرجة تمييز عالية، وقد بلغت درجة هذه القيود (5.85) خلال فترة ما قبل الربيع العربي، انخفضت بشكل كبير خلال مرحلة الربيع العربي و ما بعده إلى (4.72)، مما يعني أن التمييز و القيود الحكومية على الأقليات قد تراجعت بعد الربيع العربي، أما على صعيد التمييز و القيود الاجتماعية فقد جاءت ليبيا في المرتبة الرابعة بين دول الربيع العربي و بمتوسط (5.1) أي بدرجة تمييز عالية، و بالمقارنة بين مرحلة ما قبل الربيع العربي و ما بعده، فقد كان متوسط درجة القيود الاجتماعية فيها ضعيفاً خلال فترة ما قبل الربيع العربي بمتوسط (1.77)، ارتفع بشكل كبير جداً إلى (6.7) و بمستوى تمييز عالٍ جداً خلال مرحلة الربيع العربي و ما بعده، أي أن التمييز ذي الطابع الاجتماعي قد زاد أضعافاً بعد الربيع العربي.

و كانت أقليات الأمازيغ/الطوارق، والتبو قد عانت من التهميش الثقافي، نتيجة تبني الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، طوال فترة حكمه أيديولوجيا ترفض الاعتراف بهم كمجموعات عرقية مميزة، و اعتباره أن الانتماء للقبيلة يُعد جُرمًا، و كان القذافي قد أصدر القوانين التي تحظر على الأمازيغ/الطوارق، إعطاء أبنائهم أسماء غير عربية، كما شجع القبائل العربية للهجرة إلى مناطقهم بهدف تعريبها (بويريك، 2013)، وجاءت مطالب الأقليات في ليبيا بالاعتراف بلغتهم كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، كما طالبت باحترام عاداتها، والسماح لأبنائها بممارسة هذه العادات، خاصة للذين يخدمون في الجيش والأمن وارتداء لباسهم، حسب

التعاليم والعادات والتقاليد الخاصة بهم (ميديل ايست أونلاين، 2012)، كما طالبت تلك الأقليات في الحصول على حقوقها السياسية في إطار الدولة الليبية ومن خلال المؤسسات الليبية القائمة (بويريك، 2013).

و خلال حكم القذافي الذي دام 41 عاماً وضعت شبكة المراقبة الحكومية حداً للتطرف الديني، لكن سقوط القذافي فتح الباب واسعاً أمام بعض الجماعات الدينية المتشددة (السلفيين، جماعة أنصار الشريعة) لمهاجمة المساجد والقبور والأضرحة للطوائف الإسلامية الأخرى، حيث تم هدم مسجد (الشعاب الدهمانى) في وسط العاصمة الليبية طرابلس بالإضافة إلى حوالي (50) قبراً من القبور الصوفية، كما قامت جماعة أنصار الشريعة بمحاصرة المدرسة الأوروبية في بنغازي واتهمت المدرسين بالترويج للمواد الإباحية، إذ اعتبرت تقديم مواد عن التربية الجنسية للطلاب أمراً غير مقبول، وكان عام 2013 قد شهد هجوماً مسلحاً على الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في بنغازي والاعتداء على قسيسين، كما تم احتجاز 50 إلى 100 قبطي في المدينة (من العمال المصريين في ليبيا) بتهم "نشر المسيحية" (The New Humanitarian, 2013).

وتمر الهجمات ضد الأقليات الدينية في ليبيا دون عقاب منذ نهاية ثورة عام 2011، حيث هاجمت جماعات مسلحة ذات أيديولوجيات متطرفة عام 2012 مواقع دينية في جميع أنحاء البلاد، و فشلت السلطات حينها في وقف الهجمات ولم تقم باعتقالات، وكانت قد صدرت من "اللجنة العليا للإفتاء" في ليبيا فتوى شرعية أعتبرت تمييزية تتهم أتباع الإباضية (الامازيغ) بـ "الانحراف" والالتزام بعقائد "كفرية"، كما أصدرت اللجنة العليا للإفتاء التابعة لـ "الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية"، السلطة الدينية للحكومة المؤقتة، في يوليو/تموز 2017 فتوى دينية بشأن مدى ملاءمة إمامة الصلاة من قبل شخص إباضي، إذ قالت اللجنة في الفتوى إن هذه الطائفة الأقلية في الإسلام "فرقة منحرفة وضالة، وهم من الباطنية الخوارج وعندهم عقائد كفرية"، مما أُعتبر تقييداً لحريات الأقليات الدينية و تمييزاً حكومياً ضدها (Human Rights Watch, 2017).

5- تونس: جاءت تونس في المرتبة الأخيرة بدرجة القيود الحكومية بين دول الربيع العربي خلال فترة الدراسة (2007-2017) و بمتوسط (4.5) أي بدرجة تمييز عالية، وقد بلغت درجة هذه القيود (5.2) خلال فترة ما قبل الربيع العربي، انخفضت بشكل كبير خلال فترة الربيع العربي و ما بعده إلى (4.22) وبدرجة تمييز عالية، وجاءت تونس في المرتبة الأخيرة أيضاً بمستوى التمييز و القيود الاجتماعية وبمتوسط (4) خلال فترة الدراسة، وقد كان متوسط درجة القيود الاجتماعية ضعيفاً خلال فترة ما قبل الربيع العربي (2007-2010) بدرجة (2.35)، ارتفع إلى (4.9) وبتقييم متوسط، في فترة الربيع العربي و ما بعده.

وقد ضمنت الدولة التونسية للأفراد والأقليات حرية ممارسة المعتقد، و من ذلك الأقلية اليهودية التونسية، إذ يتم تدريس تاريخ الديانة اليهودية والمسيحية بالمدارس الثانوية للدولة، وتسمح الدولة التونسية للأقلية اليهودية بإدارة مدارس دينية خاصة، كما تقوم بدفع رواتب الحاخامات اليهودية، وتوفر الحماية الأمنية للكنيس اليهودي، وتحمل الحكومة التونسية جزءاً من تكاليف صيانة وترميم المعالم والمقابر الخاصة بالأقلية اليهودية، كما تعترف الحكومة التونسية بجميع المنظمات الدينية المسيحية واليهودية التي تأسست قبل الاستقلال في عام 1956، وتسمح الحكومة للكنائس المسيحية بالعمل بحرية، وأما الأقلية الشيعية فتعاني من عدم الاعتراف بهويتها المذهبية (المذهب الجعفري) (الصيفي، 2012)، وعدم تخصيص "كوتا" لهم في الوظائف والمواقع القيادية في مؤسسات الدولة الرسمية و عدم النص على تلك الحقوق في الدستور التونسي (كوتريني، 2011).

ومن ناحية أخرى، لا تعترف الدولة التونسية بالأمازيغ كأقلية قومية وشعب أصلي، حيث تُطالب الأقلية الأمازيغية بالاعتراف بلغتها وثقافتها وأن تكفل الدولة حماية وتعزيز لغتهم و ثقافتهم، وعدم فرض اللغة العربية كلغة وحيدة في نظام التعليم العام التونسي، و ضرورة تخصيص الحكومة التونسية لموارد في الميزانية توجه لحماية تراثهم الثقافي، إضافة إلى ضرورة اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية تكفل توفير التعليم بلغة الأمازيغ في جميع مراحل التعليم، وتشجيع دراسة تاريخ الأمازيغ وثقافتهم، وتسيير الأنشطة الثقافية التي تنظمها الجمعيات الثقافية الأمازيغية، وإبطال العمل بالمرسوم رقم 85 المؤرخ 12 ديسمبر 1962 للسماح بتسجيل الأسماء الأمازيغية في سجلات الحالة المدنية (الأمم المتحدة، 2017).

المبحث الثالث: سلوك الأقليات تجاه النظام السياسي وتأثره بمؤشرات التمييز

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول يناقش قياس شدة سلوك الأقليات في دول الربيع العربي، و الثاني يُعالج العلاقة الارتباطية بين درجة التمييز ضد الأقليات و شدة سلوكها تجاه النظام السياسي.

المطلب الأول: قياس شدة سلوك الأقليات في دول الربيع العربي

يختلف سلوك الأقليات لتحقيق مطالبها باختلاف درجة وطبيعة تعامل النظام السياسي معها، ومدى قربها من النظام السياسي والدعم الذي تُقدمه له، فيما يتراوح سلوك الأنظمة السياسية تجاه الأقليات بين الاستيعاب أو الإدماج وبين الإقصاء البسيط أو

المتوسط أو الكلي، وهناك مجموعة من العوامل التي تُحدد طبيعة و مدى عمق سلوك الأقليات في إطار سعيها للتعبير عن مطالبها وتحقيقها، إذ تتخذ تلك المطالب أهميتها عندما يكون هناك امتداد جغرافي للأقلية في عدة دول تضم أفراداً من نفس الجماعة الإثنية، فإنهم يشكلون تحالفاً إثنياً عابراً للحدود بين الدولتين، ويزيد مستوى الصراع بين الدولتين إذا كان أفراد تلك الجماعة الإثنية في إحدى الدولتين يُشكلون أقلية ذات مكانة متميزة، بينما أفراد الجماعة ذاتها في الدولة الأخرى أقلية لا تتمتع بمكانة متميزة (عبدالحى، 2013).

و يرى راييموند بوريكو (Raymond Bourricaud) أن سلوك الأقليات عادةً ما ينطوي على ثلاث استراتيجيات ممكنة، فهي تستطيع بواسطة "الولاء" أن تمتلك لإرادة الأكثرية، و إذا بدت لها هذه الإرادة أمراً مرفوضاً و خاصة في ظل التمييز، لا يبقى لها خياراً سوى بين المعارضة أو الانفصال، و تبدو الاستراتيجية الأولى (الولاء) و الثانية (المعارضة) منتشرة في الأنظمة ذات الطبيعة الديمقراطية، أما في المجتمعات الاستبدادية غير الديمقراطية، فإن وجود الأقليات يزيد من تسارع عملية التمايز الاجتماعي و بروز النزاعات و اشتدادها مع تزايد احتمال لجوء الأقليات للعنف (بوريكو، 1986).

و عادةً ما تُحاول النخبة الحاكمة أو الأغلبية أن تجد أسساً أيديولوجية تجمع أفرادها بطريقة منظمة لتبرير التمييز، تُقابلها الأقلية المُميز ضدها لتخلق أيديولوجيا مُضادة بقصد الاحتجاج و تغيير وضعيتها دستورياً و واقعياً، و يعتمد سلوك الأقليات على طبيعة الفوارق و عمق التمييز ضدها، فهي لا تصل درجة الصراع العدائي إلا حين تُحاول الدولة أن تجعل منها سياسة فارسية رسمية مُعلنة، أو يُمكن ملاحظتها و رصدتها، و حين يتحول الاختلاف أو التمايز إلى امتيازات أو مكاسب موروثية يُقابلها شعور بالظلم و المكانة الدونية و الحرمان و عدم المساواة (علي، حنا، 2002).

و يرى (سعد الدين إبراهيم) أن الأقليات و في إطار رفضها لوضعها و التمرد عليه، و بحثها عن وضعية و علاقات أفضل قد تتحول إلى حركات اجتماعية بقصد تأكيد هويتها و المطالبة بحقوقها الاقتصادية و السياسية و المساواة على أسس المواطنة، منها الحركات الإنصهارية، و الاندماجية، و التعددية، و الحركات الاستعلائية، و الانفصالية (إبراهيم، 1992)، و بذلك فإن مواقف الأقليات تجاه الدول الموجودة فيها و أنظمتها السياسية تتدرج وفقاً للنماذج التالية :

1- التعددية (Pluralistic): حيث ترغب الأقلية في التعايش جنباً إلى جنب مع الأغلبية و الأقليات الأخرى (علي، حنا، 2002)، مع وجود تسامح ثقافي أو لغوي أو ديني متنوع، فيما يُسمى بالنموذج الجمعي أو المتعدد (خضير، 2017).

2- التذويب/التمثل (Assimilation): إذ ترغب الأقلية في الذوبان في الجماعة السائدة، و يعتمد ذلك على رغبة الأغلبية أو الجماعة السائدة (علي، حنا، 2002)، و لتتمكن الأقلية من تحقيق الاشتراك الكامل في حياة المجتمع الأكبر فيما يُسمى بالنموذج الامتصاصي (خضير، 2017).

3- الانفصالية (Secessionist): تُطالب الأقلية بالانفصال لتحقيق استقلالها السياسي و الثقافي (علي، حنا، 2002)، سواء بالانفصال الذاتي في إقليمها أو الاستقلال الكامل في دولتها الخاصة، أو بالانضمام إلى مجتمع سياسي آخر، فيما يُسمى بالنموذج الانفصالي أو الانعزالي (خضير، 2017).

4- الصدامية (Militant): بحيث تكون الأقلية مقاتلة و صدامية لتأكيد هويتها و للتغلب على غيرها (علي، حنا، 2002)، و بحيث قد تذهب الأقلية في رغبتها في المساواة إلى حد الرغبة في السيطرة على الآخرين، فيما يُسمى بالنموذج النضالي أو المتشدد (خضير، 2017).

و من خلال ما سبق، يُمكن القول أن سلوك الأقليات تجاه النظام السياسي الذي تعيش في كنفه للتعبير عن مطالبها و تحقيقها، يتراوح بين الاحتجاج غير العنيف، و الاحتجاج العنيف، و الثورة، و لغايات هذه الدراسة، و لقياس مستوى و شدة سلوك الأقليات في عينة الدراسة، سيتم اعتماد عدداً من المؤشرات لسلوكيات يُمكن أن تلجأ لها الأقليات في إطار سعيها لتحقيق مطالبها، كما يلي:

1- سلوك غير عنيف (عرائض، تدمير لفظي، تظاهرات سلمية، إضراب في مناسبات معينة).
2- سلوك عنيف (التهب بدوافع سياسية، أعمال عنف متفرقة، الثورات المحلية، حرب العصابات المحدودة و المتوسطة و الواسعة).

3- الثورة (محاولة تغيير النظام السياسي بالقوة، الانفصال و تكوين دولة مستقلة، حرب أهلية).
و سيتم إعطاء كلٍ من هذه المؤشرات وزناً يتناسب مع حدته، إذ سيكون مدى وزن المؤشرات من (صفر-7)، من الأقل حدة إلى

الأكثر حدة، أي من الاحتجاج غير العنيف إلى حالة الثورة، كما يُوضح الجدول رقم (5).

جدول رقم (5):

مقياس شدة سلوك الأقليات تجاه النظام السياسي

الوزن النسبي للمؤشر	مؤشرات سلوك الأقليات لتحقيق مطالبها	شدة السلوك
7	الحرب الأهلية الممتدة، الانفصال، محاولة تغيير النظام بالقوة	الثورة
6	حرب العصابات الواسعة	سلوك عنيف
5	حرب العصابات الممتدة	
4	حرب العصابات المحدودة	
3	الثورات المحلية	
2	أعمال عنف متفرقة	
1	النهب بدوافع سياسية	سلوك غير عنيف
صفر	عرائض، تدمير لفظي، تظاهرات سلمية، اضراب في مناسبات معينة.	

المصدر: تم تحديد المؤشرات وأوزانها بالاستعانة بدراسة (عبد الحى 2013).

و بتطبيق أنماط السلوك المختلفة على أقليات عينة الدول المبحوثة خلال مدة الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (6)، يتبين اختلاف مستوى و شدة السلوك بين الأقليات في دول عينة الدراسة، إذ يتراوح متوسط شدة السلوك بين (صفر) للعلويين في سوريا، و (5.9) للأقلية الزيدية في اليمن و هي الأكثر شدة من حيث السلوك، و ذلك باعتبار أن العلويين في سوريا أقلية مسيطرة لا تتعرض لتمييز، و بالتالي ليس لديها مطالب تدفعها لأي سلوك عنيف أو غير عنيف، وأما الأقلية الزيدية فقد تطور سلوكها خلال سنوات الدراسة باتجاه أكثر عنفاً في مواجهات مسلحة ضد النظام السياسي، وصولاً إلى شكل من أشكال الحرب الأهلية خلال مدة الربيع العربي و ما بعده.

و الملاحظ أن ترتيب أقليات دول عينة الدراسة من حيث مستوى و شدة السلوك خلال فترة الدراسة هو كما يلي من الأكثر شدة إلى الأقل شدة (الأقلية الزيدية/اليمن، الأمازيغ/الطوارق/ليبيا، الأكراد/سوريا، التبو/ليبيا، الدروز/سوريا، الأقباط/مصر، الأمازيغ، اليهود، المسيحيين/تونس، المسيحيين/سوريا، العلويين/سوريا).

جدول رقم (6)

قياس مستوى و شدة سلوك الأقليات في دول الربيع العربي(2007-2017)

متوسط شدة السلوك	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الدولة -الأقلية
مصر												
2.4	4	2	2	4	4	2	2	1	1	1	1	(الأقباط)
ليبيا												
4.7	7	7	7	7	7	4	4	1	1	1	1	الأمازيغ/الطوارق
3.4	5	5	5	5	5	4	1	1	1	1	1	التبو
4											المتوسط العام	
سوريا												
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	العلويين
4.1	7	7	7	7	3	3	3	1	1	1	1	الأكراد
0.66	2	1		1	1	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المسيحيين
3.3	5	5	4	4	5	3	3	1	1	1	1	الدروز

2.4										المتوسط العام		
تونس												
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	الامازيغ
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	اليهود
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	المسيحيين
1										المتوسط العام		
اليمن												
5.9	7	7	7	7	7	5	4	4	4	4	3	الزيدية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى المراجع التالية: (ويكيبيديا، 2019)، (كوتريني، 2018)، (الأمم المتحدة، 2016)، (U.S. Department of State, 2019).

أما على مستوى الدول كمتوسط عام لشدة سلوك الأقليات فيها، فترتيب الدول من حيث انتهاج أقلياتها سلوكاً أكثر عنفاً إلى الأقل عنفاً هو كما يلي: (اليمن، ليبيا، سوريا، مصر، تونس)، وفيما يلي تحليلاً لواقع هذه الدول:

أولاً: جاءت اليمن في الترتيب الأول على مقياس مستوى و شدة السلوك للأقليات، حيث حصلت على درجة (5.9 من 7 درجات)، وبلغت شدة العنف درجة عالية من جهة الأقلية الزيدية، والتي خاضت بدورها ست مواجهات عسكرية ضد النظام السياسي منذ بدايات القرن الواحد والعشرين، و تم اعتبارهم خارجين عن النظام السياسي الرسمي قانونياً ودينياً، فمنذ عام 2004 وقف الزيدون كند للنظام السياسي اليمني (سعد، 2009).

وفي أثناء الثورة اليمنية بداية عام 2011، شاركت جماعة الحوثيين في الاحتجاجات والمظاهرات، وقام النظام السياسي اليمني مع اشتداد الثورة بالانسحاب من معقلهم الرئيسي مدينة صعده، ومع تنازل الرئيس علي عبد الله صالح عن الحكم، استناداً إلى المبادرة الخليجية التي نصت على إنشاء حكومة وفاق وطني بين مختلف التيارات الحزبية اليمنية، شاركت جماعة الحوثي بلجنة الحوار الوطني ومخرجاتها السياسية والإدارية، فكان (35) من أصل (565) من أعضاء المؤتمر من الحركة، و التي لم تطرح نفسها باعتبارها جماعة دينية، و في ذات الوقت، كانت تزحف عسكرياً باتجاه مناطق جديدة، حيث سيطرت على منطقة "دماج" ثم مدينة "عمران" إلى أن وصلت صنعاء و حاصرتها (ناجي، 2019)، و في عام 2014 وبعد استيلائهم على العاصمة صنعاء وإنفاذ مشروعهم المتمثل في الاستيلاء على السلطة وإعادة صياغة الدولة والمجتمع في ضوء رؤيتهم الفكرية والسياسية التي تقوم على نظرية الولاية، وإحياء المشروع التاريخي الذي يقوم على مناصرة آل البيت في وجه التيارات الفكرية، والدينية التي لا تعترف بهذه الرؤية، أو تقاومها (الطويل، 2015)، حدثت حرب أهلية ممتدة في كافة مناطق اليمن ما زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر، وقد انقسم المجتمع اليمني نتيجة ذلك الصراع على أساس طائفي سني -شيعي (عبد اللطيف، 2017).

و على اثر هذه الحرب كانت الأمم المتحدة قد أعلنت في بداية عام 2018 أن اليمن يُعاني من أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث قدرت الأمم المتحدة أن هناك (22.2) مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية أو الحماية، وما يقدر بـ (17.8) مليون بدون أمن غذائي، ويفتقر (16) مليون شخص إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، و(16.4) مليون شخص إلى الرعاية الصحية الكافية (UN Office for the Coordination, 2018).

ثانياً: جاءت ليبيا في المرتبة الثانية في مقياس مستوى و شدة السلوك للأقليات، حيث حصلت على درجة (4) كمتوسط لشدة سلوك الأقليات فيها، وبلغت شدة العنف فيها درجة عالية، ففي عام 2008 قامت أقلية التبو باحتجاجات للمطالبة بحقوقها السياسية (الجنسية) وحق التعليم والرعاية الصحية، وقد جاءت مطالبها بعد قيام النظام السياسي الليبي في عام 1994 بإسقاط الجنسية عن العديد منهم واستبعادهم من الجيش الليبي نتيجة خسارته للحرب مع دولة تشاد (موراي، 2017)، وقد أسفر قمع تلك المظاهرات عن سقوط (33) قتيلاً (مجلس حقوق الإنسان، 2010)، وبعد الإطاحة بالقذافي تم تأسيس المؤتمر الوطني الأمازيغي الليبي الذي عقد لقاءه الأول في سبتمبر 2011، وطالب الأمازيغ بجعل لغتهم رسمية، و رد الاعتبار للمذهب الأباضي، مع مطالبات سياسية أخرى مثل تمثيلهم وزارياً، وقد انقسمت الأقليات في ليبيا غداة الثورة الليبية في اتجاهين: (حقوق، 2015) اتجاه منحاز للثورة، و يُمثل الأقلية الأمازيغية وأقلية التبو، حيث نجح مقاتلو الأقلية الأمازيغية، و بدعم عسكري من قوات حلف الناتو، في حسم المعركة ضد ميليشيات القذافي، وكانوا من الأوائل الذين دخلوا طرابلس العاصمة ونصبوا العلم الأمازيغي فوق بنايات باب العزيزية،

الحصن المنيع للقدافي (بوبريك، 2013)، وأما أقلية التبو فقد وقف مقاتلوها إلى جانب الثورة، ومنحهم المجلس الانتقالي الليبي الحق في السيطرة على الحدود الجنوبية الليبية باسم الثوار، وهو ما يعني عملياً التحكم في خطوط التجارة والتهرب والعصب الاقتصادي في المنطقة، فيما لم ينجح نظام القذافي باستمالتهم إلى صفه، بعد أن عرض عليهم تسوية الوضعية القانونية لهم ومنحهم الجنسية الليبية مقابل تغيير موقفهم المساند للثورة (حدوق، 2015).

وأما الاتجاه الثاني فتتمثل بالانحياز للنظام، وعبّرت عنه أقلية الأمازيغ/الطوارق التي تتركز في الجنوب الغربي لليبي، المنطقة المتاخمة لدولة التشاد والنيجر، إذ قام القذافي باستيعاب عدد كبير منهم في جيشه، واستخدم عدداً منهم كمرتزقة خلال الثورة (موراي، 2017)، ومنذ أواخر عام 2013 إلى بدايات عام 2016 اندلع القتال بينهم وبين أقلية التبو حول السيطرة على الموارد الاقتصادية فضلاً عن حقوق الهوية (موراي، 2017)، وبعدها الثورة وسقوط القذافي تم سلب حقوق أقلية (الأمازيغ/الطوارق) بسبب تأييدهم له، مما جعلهم يُعانون التهميش والفقر وحرمانهم من الهوية الليبية فيما وجدت أقلية التبو نفسها تسيطر على مناطق شاسعة من الجنوب الليبي الغني بالموارد النفطية وعمليات التهريب، فقد شكلت أقلية (الأمازيغ/الطوارق) ما سُمي "بالمجلس الأعلى للطوارق" والذي عبّر بدوره عن شكاوى بإقصائهم، وكذلك قبائل التبو الذين شكلوا "التجمع الوطني للتبو" والذي طالب بحقوقهم في المواطنة، فضلاً عن تنديدهم المستمر بمحاولة تهميش ثقافتهم ولغتهم (الجهاني، 2011)، وكان عام 2012 قد شهد قيام ما عُرف بـ " إقليم برقة" في الشرق الليبي كمحاولة لتكوين مجلس يُكرس الانفصال عن العاصمة طرابلس تحت عنوان الفيدرالية و اللامركزية السياسية، ونقل بعض مؤسسات السيادة لمدينة بن غازي (Wehrey, 2012).

ثالثاً: جاءت سوريا في المرتبة الثالثة على مقياس مستوى و شدة السلوك للأقليات، حيث حصلت على متوسط بدرجة (2.4)، وبلغت شدة العنف للأقليات فيها درجة متوسطة، حيث شهدت فترة الدراسة قيام الأكراد بمظاهرات واسعة النطاق للتعبير عن المظالم التي يتعرضون لها، تعرضوا خلالها للاعتقال والقتل، وإحالتهم إلى المحاكم العسكرية ومحاكمتهم بتهمة التحريض على الفتنة، وإضعاف الشعور القومي، كما قام الدروز بتظاهرات سلمية مشابهة للأكراد، نتج عنها اقتحام قوات النظام لمناطقهم، ومواجهة تلك التظاهرات السلمية بالرصاص الحي، وقتل المئات منهم، ومع انطلاق الثورة السورية في آذار 2011، وقامت مظاهرات درزية تُطالب بإسقاط النظام، لكن الأقلية الدرزية لم تقف موقفاً موحداً من الثورة، بل تمايز داخلهم ثلاثة مواقف، تمثل الأول بأقلية صغيرة ووقتت موقفاً صريحاً و جذرياً مع الثورة وخرجت بتظاهرات ضد النظام، كما شاركت أعداد منهم في تشكيلات المعارضة الداخلية والخارجية، وشكل بعضهم مجموعات مسلحة ضد النظام، كما امتنع الآلاف منهم عن الالتحاق بالتجنيد الإجباري والاحتياط، و الموقف الثاني مثله أقلية ليست كبيرة ووقتت مع النظام، سياسياً وإعلامياً، وشكل بعضهم ميليشيات مسلحة، قاتلت مع النظام في معارك محدودة خارج المجتمع الدرزي (سماق، 2016).

وأما الموقف الثالث فمثله تيار ما عُرف بـ "مشايخ الكرامة" المسلحة و الذي استند إلى قاعدة درزية واسعة شملت معظم الفئات الدرزية، وهدف إلى تحييد المجتمع الدرزي عن الصراع الدائر في سورية، وكانت موقفه واضحة وصريحة بأنه لن يُقاتل خارج أراضيها، ولن يقاتل إلا دفاعاً عن النفس، ولن يعتدي على أحد، ولن يسمح لأحد بالاعتداء عليهم، و ضرورة حماية من تخلف عن التجنيد في الخدمة العسكرية، كما أعلنوا انتمائهم إلى الوطن السوري، وإلى دولة سورية موحدة يتساوى فيها الجميع بغض النظر عن الدين والمذهب والعرق (حوراني، 2018).

وبعد انسحاب قوات النظام السوري من معظم المناطق التي يتواجد فيها الدروز عام 2012، قامت قوات درزية بالسيطرة عسكرياً على معظم المناطق التي يتواجد فيها الدروز وإدارتها، لكن حادثة اغتيال النظام السوري للقائد الدرزي (وحيد البلعوس) في أيلول 2015 جعلهم يُطالبون بإنشاء إدارة ذاتية مدنية لمناطقهم وهو ما تحقق فعلاً (تباب، 2015)، وأما فيما يتعلق بالأقلية المسيحية، فقد حاول النظام السوري تاريخياً تكوين تحالفات غير رسمية معها، وقام في إطار ذلك بتعيين عدد من أفرادها في مناصب قيادية، و منح الأذن بمعاملة تفضيلية للتسلسل الهرمي للكنائس المسيحية، من منطلق قناعة النظام بأن مسألة المسيحيين تعتبر حساسة في الرأي العام الدولي، و لذلك فقد مورست سياسات رسمية لتخفيف المسيحيين من الخطر الذي قد تُشكّله عليهم الأقلية السننية، في إطار نقل الحرب إلى الساحة الطائفية (غويسيت، 2012).

وقد كان موقف المسيحيين السوريين من الثورة السورية متبايناً، فقد اتبع المسيحيون ثلاثة مواقف من الثورة، أولها مثله أكثرية كبيرة صامتة لم تتضمن إلى الاحتجاجات، و ثانيها مثله أقلية نسبية ووقتت مع الثورة، وشاركت في التظاهرات والاحتجاجات، وتشارك في هيئات وأعمال المعارضة، وثالث المواقف مثله أقلية مؤيدة كلياً للنظام، حيث أصدر بطريك الأرمن الأرثوذكس تعليمات للكنائس في بدايات الثورة بطاعة الحكومة، ودعم الرئيس، والابتعاد عن الأضواء، ويعتقد المسيحيين الموالين للنظام، أن

الاستبداد العلماني الذي يكفل لهم حقوقاً وامتيازات واسعة أفضل من مستقبل غير مؤكد، أو نظام جديد يسمح للمتطرفين الإسلاميين بالوصول إلى السلطة، وهو ما عبّر عنه رئيس أساقفة السريان الكاثوليك في 2011 في معرض ذكره أسباب التأييد للنظام "على الأقل لدينا الحق لكي نكون مسيحيين" (مرصد مينا لدراسات العقد الاجتماعي، 2018).

وأما الأكراد السوريون فحالهم حال المسيحيين في سوريا فقد انقسموا إلى ثلاثة مستويات، أولها تمثل بالتزام الحياد، و شمل أكثرية واضحة من الأكراد ذوي الدوافع و الأهداف المتباينة، و ثانيها، مستوى تأييد الثورة السورية، حيث خرجوا في تظاهرات تحمل شعارات الثورة وانضمت لهم الأحزاب الكردية المُشكّلة لـ"المجلس الوطني الكردي" لتكون جزءاً من المجلس الوطني السوري المعارض، ثم الائتلاف الوطني، وهي ضمن الهيئة العليا للتفاوض، أما المستوى الثالث فقد عمل على تأييد النظام السوري، حيث وقف حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في صف النظام، و وقع التظاهرات، و أتهم بقتل و اغتيال عدد من السياسيين و الناشطين الكرد في سوريا، و أعلن الحزب عن إقامة إدارة ذاتية مؤقتة لكردستان الغربية، ثم أعلن في خطوة لاحقة الفيدرالية و عقدها الاجتماعي، و بعد انسحاب قوات النظام السوري من معظم المناطق التي يتواجد فيها الأكراد و الدرور (شمال و شمال شرق سوريا) عام 2012، قامت قوات الحزب بالسيطرة عسكرياً على معظم المناطق التي يتواجد فيها الأكراد و إدارتها، كما قام بالاستيلاء على عدة أماكن تتجاوز المناطق التي يقطنها الأكراد، و مقترياً من التوسع في مناطق متصلة على الحدود السورية-التركية، مستغلاً بذلك ضعف مجموعات المعارضة السورية المسلحة (International Crisi Group, 2015).

وفيما يتعلق بالعلويين فقد وقفوا منذ اللحظة الأولى لانطلاق الثورة السورية مع النظام السياسي باعتبارهم أقلية مسيطرة و اعتبروا هذه المعركة هي معركة وجود، فالأسد الأب الذي وصل للسلطة منذ السبعينيات استطاع مع سيطرة الأقلية العلوية الدينية نقلهم من التهميش إلى استلام معظم المناصب السياسية و العسكرية العليا في الدولة السورية، و اعتبر العلويون أن الثورة على النظام ستعكس سلباً على واقعهم و مستقبلهم، و ستفقدهم امتيازاتهم، و إمكانية تعرضهم لاعتداءات من المكونات الاجتماعية الأخرى في المجتمع السوري، و مع توسع الاحتجاجات ضد النظام و تحول الثورة إلى العسكرة، انخرط معظم الشباب العلوي للتطوع في صفوف الجيش مع تشكيلهم لميليشيات متعددة، و بأسماء مختلفة لقمع الثورة (برنامج المساعدات، مجلس الكنائس، 2016).

رابعاً: جاءت مصر في المرتبة الرابعة على مقياس مستوى و شدة السلوك للأقليات، حيث حصلت على درجة (2.4)، و بلغت شدة عنف الأقليات فيها درجة متوسطة، فبعد تحي الرئيس المصري مبارك عن السلطة، فضّل المجلس العسكري التعامل مع الكنيسة بدلاً من التعامل مع الأقباط كمواطنين (إبراهيم، 2012)، و في 4 مارس عام 2011 تم تدمير كنيسة الشهيد و إحراقها، مما سبّب أعمال عنف ذات طابع ديني، أسفرت عن مقتل (13) شخصاً و إصابة (140) آخرين بجروح، كما تعرض الأقباط في نفس العام لهجوم بالذبابات و المدرعات بناء على أوامر من المجلس العسكري ضد تظاهرهم خارج مبنى الإذاعة و التلفزيون المصري فيما عُرف بأحداث ماسبيرو، مما نتج عنه مقتل (28) شخصاً و إصابة (212) آخرين (محيي الدين و آخرون، 2013).

و كان الأقباط قد انقسموا أثناء الثورة بين موقف الكنيسة المؤيدة للرئيس مبارك، و الذي عبّر عنه "البابا شنودة" و قال عبر التلفزيون الرسمي أن الأقباط لن يشاركوا في الثورة، و طالبهم بعدم الخروج من منازلهم (موسى، 2014)، فيما شارك الأقباط كأفراد في الثورة المصرية ضد النظام السياسي لمبارك، رافضين الدور السياسي للكنيسة، ففي (6 فبراير 2011) قال الأب "إيهاب الخراط" من الكنيسة المصرية في خطبته: "باسم عيسى و محمد، علينا توحيد صفوفنا، و سوف نواصل الاحتجاج حتى سقوط الاستبداد" (رمضان، 2016)، و ظهرت حالة من الوحدة الوطنية المصرية لا مثيل لها أثناء الثورة، و تم عرض العديد من آيات الكتاب المقدس المناهضة لنظام مبارك، و التصقت صور الصليب بصور الهلال وسط مدينة القاهرة، و كان هتاف "مسلم.. مسيحي.. يد واحدة" من الهتافات الأكثر شعبية، و تولّى الأقباط حماية المسلمين المصريين المصلين يوم الجمعة (4 فبراير 2011)، كما شكّل المسلمون درعاً بشرياً حول الأقباط لعقد القداس في التحرير، و كان التركيز على الهوية و الوحدة الوطنية في التحرير عنصراً رئيساً في نجاح الثورة، و كان وجود الأقباط في الثورة المصرية مشهوداً و معترفاً به من كافة التيارات السياسية، سواء من الليبراليين أو من الإسلاميين (موسى، 2014).

خامساً: جاءت تونس في المرتبة الأخيرة على مقياس مستوى و شدة السلوك للأقليات، حيث حصلت على درجة (1) كمتوسط لشدة و مستوى سلوك الأقليات فيها خلال فترة الدراسة، مما يعني أن درجة شدة سلوك الأقليات فيها ضعيفة، و يعود السبب في ذلك إلى حماية الدولة التونسية لحرية ممارسة المعتقد للجالية اليهودية التونسية، و الحريات و التسهيلات التي تُقدمها لهم، و اعتراف الحكومة التونسية بجميع المنظمات الدينية المسيحية و اليهودية التي تأسست قبل الاستقلال، و سماحها للكنائس المسيحية بالعمل بحرية، و لأبناء الأقلية الشيعية بممارسة طقوسهم و شعائرهم، و بذلك تضمن الحكومة التونسية للأقليات الدينية الحفاظ

على كيانها ووجودها، و على أعيادها و طقوسها، فهي اندمجت و انصهرت في المجتمع التونسي إلى حد بعيد نتيجة سياسات الدولة بعد الاستقلال التي تعاملت مع التونسي كمواطن بغض النظر عن عرقه و لونه و عقيدته، و جعلت موضوع الأقليات من التابوهات التي لا يجوز اختراقها، بهدف إدماج الشعب التونسي في كتلة متجانسة (قمري، 2017).

و قد أدى كل ذلك، إلى اظهار الأقليات في تونس بمظهر "الأقليات الصامتة"، فحتى الأمازيغ الذين اشتكوا تاريخياً من التضييق على أنشطتهم و تجاهل هويتهم، لم يعملوا على تسييس مطالبهم، بل ركزوا على المستوى الثقافي و تأسيس عددٍ من الجمعيات للتعريف بوجودهم و إحياء ثقافتهم، و إعادة الاعتبار لهويتهم دون التدخل في الشأن السياسي، مستفيدين من مناخ الحرية الذي توفره الدولة و خاصة بعد الثورة، إذ تم تأسيس (10) جمعيات بهدف المطالبة بالاعتراف بالحقوق الثقافية للأمازيغ (قمري، 2017)، مما جعل سلوك الأقليات تجاه النظام السياسي التونسي يأخذ طابعاً سلمياً بعيداً عن العنف.

المطلب الثاني: العلاقة الارتباطية بين درجة التمييز ضد الأقليات و شدة سلوكها تجاه النظام السياسي.

يستخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة و اتجاه العلاقة بين متغيرين متصلين، و تتراوح قيمة معامل الارتباط بين (-1، +1)، فكلما اقترب المعامل من الواحد صحيح، كانت العلاقة قوية بين المتغيرين، و يكون المعامل مسبوفاً بالإشارة (+) اذا كانت العلاقة طردية أو موجبة، و الإشارة (-) اذا كانت العلاقة سالبة أو عكسية، و يكون معامل الارتباط بيرسون مناسباً فقط عندما تكون العلاقة خطية بين المتغيرين (النجار، وآخرون، 2010).

جدول رقم (7)

معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

شدة السلوك	معامل الارتباط R	درجة القيود الحكومية	درجة القيود الاجتماعية
سلوك غير عنيف	0.581	0.781	
	الدلالة الإحصائية	0.000	
سلوك عنيف	0.521	0.712	
	الدلالة الإحصائية	0.000	
الثورة	0.525	0.735	
	الدلالة الإحصائية	0.000	
المستويات ككل	0.556	0.773	
	الدلالة الإحصائية	0.000	

و بتحليل الجدول رقم (7) حول معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، يتبين أن العلاقة إيجابية وقوية بين مستويات سلوك الأقليات ككل و درجة القيود الحكومية و الاجتماعية، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون بين مستويات سلوك الأقليات ككل ودرجة القيود الحكومية (0.556) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، فيما بلغ معامل الارتباط بين مستويات سلوك الأقليات ككل و درجة القيود الاجتماعية (0.773) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ وهذا يدل على أن درجة تأثير القيود الاجتماعية على الأقليات وميلها نحو العنف تكون أعلى بكثير من تعرضها للقيود والتمييز الحكومي، كما أن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيود الحكومية و مستويات سلوك الأقليات ككل من ناحية، و بين القيود الاجتماعية و مستويات سلوك الأقليات ككل من ناحية ثانية، يُثبت فرضية الدراسة الرئيسية المتعلقة بوجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين درجة التمييز ضد الأقليات في دول الربيع العربي و شدة سلوكها تجاه النظام السياسي، و مدى نزوعها للعنف، فعمق درجة التمييز بشكله الحكومي و الاجتماعي ضد الأقليات يؤثر بشكل كبير على سلوك الأقليات تجاه النظام السياسي و امكانية نزوعها نحو العنف، فكلما كان التعامل جافاً و تمييزياً و بعيداً عن مقتضيات العدالة و الحرية، زاد شعور الأقليات بالتهميش و زاد تشبثها بخصوصيتها و انفصالها الشعوري و العملي عن المحيط العام، و كلما كان التعامل مع الأقليات مرناً و سياسياً و في إطارٍ وحدوي تكاملي دون تمييز، قلّت احتمالية لجوئها للعنف تجاه النظام السياسي، و مالت إلى انتهاز أدوات أكثر سلمية في التعبير عن هويتها و عن مطالبها (خدير، 2017).

وبين تحليل الجدول رقم(7)، وجود علاقة إيجابية قوية بين شدة سلوك الأقليات (العنيف وغير العنيف، والثورة) ودرجة القيود الحكومية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) حيث جاء معدل الارتباط بين مستويات الاحتجاج غير العنيف ودرجة القيود الحكومية في الدرجة الأولى، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.581)، فيما جاءت العلاقة بين مستوى الثورة ودرجة القيود الحكومية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في الدرجة الثانية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.525)، وجاءت العلاقة بين الاحتجاج العنيف ودرجة القيود الحكومية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في الدرجة الثالثة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.521)، مما يُشير إلى أن الأقليات تتدرج في سلوكها لتحقيق مطالبها، حيث تبدأ بالاحتجاج غير العنيف ثم تلجأ إلى العنف والثورة.

وبين تحليل الجدول رقم (7)، وجود علاقة إيجابية قوية بين مستويات الاحتجاج (العنيف وغير العنيف، والثورة) ودرجة القيود الاجتماعية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)، حيث جاء معدل الارتباط بين مستويات الاحتجاج غير العنيف ودرجة القيود الاجتماعية في الدرجة الأولى، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.781)، فيما جاءت العلاقة بين مستوى الثورة ودرجة القيود الاجتماعية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في الدرجة الثانية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.735)، وجاءت العلاقة بين الاحتجاج العنيف ودرجة القيود الاجتماعية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في الدرجة الثالثة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.712)، مما يعني أن الأقليات تلجأ إلى السلوك العنيف والثورة إذا تعرضت للقيود والتمييز الاجتماعي وبمستويات أعلى من مستويات تعرضها للقيود والتمييز الحكومي مما ينفي فرضية الدراسة الثانوية التي افترضت أن هناك تأثيراً أكبر للقيود الحكومية على امكانية نزوح الأقليات للعنف، بالمقارنة مع تأثير القيود الاجتماعية.

نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة إلى قياس علاقة التأثير بين درجة التمييز ضد الأقليات بشقيه الحكومي والاجتماعي، وبين شدة سلوك الأقليات تجاه النظام السياسي ومدى نزوعها للسلوك غير العنيف أو العنيف أو الثورة، إضافة إلى التعرف على مدى تأثير الربيع العربي على درجة التمييز ضد الأقليات، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن درجة التمييز ذي الطابع الحكومي (القيود الحكومية) ضد الأقليات ظلت بنفس المعدل و بمتوسط تمييز عالٍ خلال فترة الدراسة في دول عينة الدول المبحوثة، و قد حافظت على نفس درجة التمييز بالمقارنة بين مرحلتي ما قبل الربيع العربي و ما بعده مما يعني أن الربيع العربي بكل ما حمله من آمال بالتغيير الديمقراطي لم يؤثر على تحسين واقع التعامل الحكومي مع الأقليات، بل بقيت الأقليات تُعاني من نفس درجة التمييز ضدها، و قد جاء ترتيب الدول من حيث تعرض الأقليات فيها للتمييز الحكومي كما يلي من الأكثر تمييزاً إلى الأقل: (مصر، سوريا، اليمن، ليبيا، تونس).

2- أن درجة التمييز ذي الطابع الاجتماعي (القيود الاجتماعية) شهدت ارتفاعاً واضحاً في كل دول العينة المبحوثة خلال فترة الدراسة، كما شهدت ارتفاعاً كبيراً بعد ثورات الربيع العربي، بالمقارنة مع الفترة التي سبقت، إذ ارتفعت درجة التمييز من متوسطة إلى مستوى تمييز عالٍ جداً بعد الربيع العربي مما يعني أن الثورات ساهمت بترسيخ النعرات الطائفية و الانثنية و تعزيز النزاعات الاجتماعية بين المكونات المجتمعية المختلفة، بدلاً من أن تعمل على صهر الولاءات الفرعية في بوتقة هوية وطنية جامعة، و قد جاء ترتيب الدول من حيث تعرض الأقليات فيها للتمييز الاجتماعي كما يلي من الأكثر تمييزاً إلى الأقل، (اليمن، سوريا، مصر، ليبيا، تونس).

3- أن العلاقة إيجابية وقوية بين درجة التمييز ضد الأقليات في دول الربيع العربي و شدة سلوك الأقليات فيها تجاه النظام السياسي، حيث أثبتت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مستويات الاحتجاج ككل ونمط القيود الحكومية في دول العينة، كما أثبتت أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مستويات الاحتجاج ككل ونمط القيود الاجتماعية، مما يُثبت فرضية الدراسة الرئيسية بوجود علاقة طردية موجبة بين درجة التمييز ضد الأقليات و شدة سلوكها.

4- بينت الدراسة أن درجة تأثير القيود الاجتماعية على الأقليات و مدى نزوعها للعنف أكبر بكثير من تأثير القيود الحكومية، حيث كان معامل الارتباط بين مستويات سلوك الاقليات ككل و القيود الاجتماعية أكبر مما هو عليه مع القيود الحكومية، كما كان معامل الارتباط بين القيود الاجتماعية و كل من السلوك غير العنيف، و السلوك العنيف، و الثورة، كل على حدى، أكبر مما هو عليه بينها و بين القيود الحكومية، مما يعني أن احتمالية لجوء الأقليات للعنف تكون أكبر عند تعرضها للتمييز ذي الطابع الاجتماعي بالمقارنة مع التمييز ذي الطابع الحكومي، مما ينفي فرضية الدراسة الثانوية التي افترضت تأثيراً أكبر للقيود الحكومية.

5- أثبتت الدراسة أن هناك علاقة ايجابية قوية بين كل من القيود الحكومية و القيود الاجتماعية من ناحية، و كل نمط من

أنماط شدة السلوك للأقليات، أي مع السلوك غير العنيف، و السلوك العنيف، و الثورة، كل على حدى، ولكن في كل الحالات كان معامل الارتباط مع السلوك غير العنيف هو الأعلى، تليه الثورة، ثم السلوك العنيف مما يعني أن هناك تدرجاً في سلوك الأقليات تجاه النظام السياسي حيث تبدأ بسلوكيات بعيدة عن العنف لتتطور إلى سلوكيات أكثر عنفاً.

التوصيات:

- ضرورة بناء و تعزيز دولة المواطنة القائمة على المساواة في الحقوق و الواجبات في الدول العربية، بعيداً عن التمييز القائم على أسس دينية أو عرقية أو أي أسس أخرى، واعتبار الانتماء و العمل المخلص هو معيار المواطنة الفاعلة و ليس الانتماءات الفرعية.
- ضرورة الاهتمام بدور مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية لزرع قيم الوحدة الوطنية و المواطنة لدى الأفراد.
- تعزيز مسارات الإصلاح السياسي و التنمية السياسية في الدول العربية، بما يؤدي إلى نمو المؤسسات و الممارسات الديمقراطية.
- العمل على خلق ثقافة سياسية جديدة في المجتمعات العربية أساسها المساواة والعدالة و تكافؤ الفرص.
- تعزيز سيادة القانون وخلق منظومة قانونية تُرسخ المساواة بين كل المواطنين على اختلاف انتماءاتهم السياسية و الدينية و العرقية و ترفض كل أشكال التمييز.

المصادر والمراجع

- إبراهيم، (2012) الأقباط تحت العسكر: وقائع عام ونصف من جرائم المرحلة الانتقالية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، ص 6-33.
- إبراهيم، (1992) تأملات في مسألة الأقليات، القاهرة، دار سعاد الصباح، ص 44-52.
- ابن منظور، م. (2014) لسان العرب، المجلد 12، بيروت: دار صادر، ص 180.
- أبو فرحة، ع. (2013) أقليات دول الربيع العربي: طبيعة دورها بين جدوى التأثير و فوبيا التأثير، مجلة البيان: التقرير الاستراتيجي، العدد 10، ص 153-173.
- الأمم المتحدة. (2017) تقرير المجتمع المدني التونسي في إطار الاستعراض الدوري الشامل لتونس، مجلس حقوق الإنسان في دورته 27، أبريل- ماي 2017.
- الأمم المتحدة. (2016) تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: ليبيا، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون.
- الأمم المتحدة (2012) النهوض بحقوق الأقليات و حمايتها: دليل المدافعين عنها، نيويورك، ص 3-6.
- الأمم المتحدة. (1992) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية و إلى أقليات دينية و لغوية ، <https://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuideMinoritiesar.pdf> ، الأمم المتحدة. (1966) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية

<http://www.nhrc-qa.org/wp-content/uploads/2014/01/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF-D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9.pdf>

براونلي، ج. (2013) العنف ضد الأقباط والمرحلة الانتقالية في مصر، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط

<https://carnegie-mec.org/2013/11/14/ar-pub-53607> ،

برنامج المساعدات التابع للكنيسة النرويجية، و مجلس الكنائس العالمي. (2016) تقرير حاجات الحماية الإنسانية عند الأقليات في سوريا والعراق، وزارة الخارجية النرويجية، ص 18.

بشير، ع. (2019) الأقليات والثورة السورية، جريدة الأيام، 4-5-2019

- https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=133a2749y322578249Y133a2749،
 بشير، ع. (2009) الأقليات العرقية و الدينية و دورها في التعايش القومي في أثيوبيا: من الامبراطورية إلى الفيدرالية 1930-2007، مركز البحوث و الدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، ص60.
- بويريك، ر. (2013) الأقليات الاثنية في زمن الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/7/2،
<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy> ,
 بوريكو، ر. (1986) المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة : سليم حداد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص50-57.
- تباب، ع. (2015) الادارة الذاتية في السويداء: استدرج سياسي أم حاجة ثورية، 2019/8/28
<https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A3%D9%85-%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%9F%>
- الجزيرة نت (2012) مطالب أقباط مصر، 2019/8/22
<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/3/28/%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%8D8%A8-%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D9%85%D8%B5%D8%B1%4>
- الجهاني، ص. (2011) الجماعات المتميزة والأقليات في ليبيا من منظور الأمن القومي، الحوار المتمدن، العدد 3583
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288321&r=0>
- حقوق، و. (2015) ديناميكيات الانقسام المجتمعي بعد الثورة في ليبيا الأقليات ورهان المواطنة، في، المواطنة والمقومات المجتمعية في المنطقة العربية، ط1، القاهرة: دار روافد للنشر و التوزيع، ص47-65.
- حوراني، ر. (2018) الطائفة الدرزية ايجابيات ثورية وعلاقات متراجحة مع النظام، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام
<http://www.syriainside.com/articles> .
- خضير، ز. (2017) الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص56-255.
- خنيش، أ. (2016) الحماية الدولية لحقوق الأقليات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر ، الجزائر، ص45.
- الخبواني، ع. (2011) الحركة الحوثية في اليمن: فاعل غير رسمي، مركز الجزيرة للدراسات
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172212536750791.html> ،
- دريسي، ت، و لعامرة، ع. (2013) آليات حماية الاقليات في القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبدالرحمن ميرة، الجزائر، ص2.
- الدغشي، أ. (2009) التشيع المعاصر في اليمن: الحوثيون أمودجأ، في، شيعة اليمن، الإمارات: مركز المسبار للدراسات الإصدار الحادي والثلاثين، ص92.
- رمضان، أ. (2016) عقدة الاسلاميين: المسيحيون و الثورة: مقارنة بين التماسك المصري و التوظيف السوري
<https://www.almagharebi.net/2016/06/01/%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%82>
- سعد، إ. (2009) مسألة الأقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والإثنية في الشرق الأوسط، ط1، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ص125
- سماق، خ. (2016) تحليل الوضع السياسي للنظام السوري: دراسة في بنية ركائزه وتحولات المستقبل، الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ص5-31.
- شبيب، ن. (2003)، الخلفية الدينية و الطائفية للوضع السياسي في سوريا
<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/eb0a7846-f1f4-49f3-961c-76d69bb00a28>
- شقيير، ح. (2018) حقوق الأقليات في تونس، بدائل سياسات، مبادرة الإصلاح العربي

<https://archives.arab-reform.net/ar/node/1342>

الصيفي، ش. (2012) الأقليات الشيعية في تونس، في، الأقليات الدينية و الإثنية في الدول التي تحكمها أحزاب إسلامية، الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث.

الطويل، ن. (2015) مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

عبدالحوي، و. (2013) نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 4، ص 49-73.

عبداللطيف، م. (2017) الأقليات بعد الربيع العربي: اليمن نموذجا، 2019/7/16

<https://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-78386.htm> ،

عويش، أ، والحياي، ع. (2015) تاريخ القضايا و الأقليات الاسلامية المعاصرة، عمان: دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، ص 19-20.

علي، ح. و حنا، م. (2002) أزمة الأقليات في الوطن العربي، بيروت: دار الفكر المعاصر، ص 35-70.

غويسيت، ك. (2012) واقع المسيحيين في الأزمة السورية، ترجمة: مدني قصري، 2019/7/25

<https://alghad.com/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

فايد، ر. (2005) كردستان العراق: إشكالية الهوية بين القومي (الكردي) والوطني (العراقي): دراسة ميدانية، القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 135.

فتاح، س. (2016) حقوق الأقليات و آليات حمايتها بين الشريعة و القانون الدولي (العراق أنموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجنان، لبنان، ص 9.

قمري، ر. (2017) الأقليات في تونس: تعايش سلمي تتصهر فيه الأقليات داخل الأغلبية، الحوار المتمدن: العدد 5707

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=580217&r=0> ،

كواتريني، س. (2018) تقرير الهوية والمواطنة في تونس: وضع الأقليات في تونس بعد ثورة 2011، مجموعة حقوق الأقليات الدولية

<https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2018/11/MRG-Tunisia-briefing-Final-ARABIC-Jan-2018.pdf>

الكيالي، م. (2012) عن الأقليات و الثورات في العالم العربي

<https://www.arab48.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/2012/07/21/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A--%D9%85%D8%A7%D8%AC%D8%AF-%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%8A>

الكيالي، ع، و آخرون. (1986) موسوعة السياسة، الموسوعة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ص 244.

محي الدين، م، و آخرون. (2013) تقرير لا تغيير في الأفق: وضع الأقليات الدينية في مصر ما بعد مبارك، المملكة المتحدة: جماعة حقوق الأقليات الدولية، ص 10.

مجلس حقوق الانسان. (2010) تقرير مجلس حقوق الانسان حول حقوق الأقليات في ليبيا، الأمم المتحدة، ص 7.

مرصد مينا لدراسات العقد الاجتماعي. (2018) مسيحيو سورية: بين الهوية الوطنية والهوية الكنسية، 2018/5/18

<https://mena-monitor.Org/research> ،

مركز التحرير لسياسات الشرق الأوسط (2018)، تصاعد التحديات : تداعيات استمرار السيسي لفترة رئاسية ثانية، كولومبيا، ص 11

مسعد، م. (2012) الأقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 67

مصطفى، ي. (2012)، الربيع العربي والأقليات، منظمة العفو الدولية: المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلة الالكترونية، العدد 19

www.amnestymena.org

- منظمة حقوق الإنسان. (2016) تقرير العقد الضائع حالة حقوق الإنسان في سوريا خلال السنوات العشر الأولى من حكم بشار الأسد ، <https://www.hrw.org/ar/report/2010/07/16/256102> ، موراي، ر. (2017) زعزعة الاستقرار في جنوب ليبيا، ترجمة: طلال ابو غزالة، مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا، جنيف، ص5.
- موسى، س. (2014) الكنيسة القبطية في مصر وثورة 25 يناير: نقطة تحول، مجلة عمران، للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2/7، ص131-150.
- مؤسسة الحقوق المتساوية. (2018) تقرير معالجة التمييز وعدم المساواة في اليمن، سلسلة التقارير القطرية لمؤسسة الحقوق المتساوية: رقم 9، لندن، ص18
- ميديل ايست أونلاين. (2012) الأقليات العرقية في ليبيا: التهميش يبدأ من وثائق الهوية، 2019/7/26، <https://middle-east-online.com> ، ناجي، أ. (2019) الهويات المتعددة لصعود الحوثيين، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019/7/15، <https://carnegie-mec.org/2019/04/02/ar-pub-78744> ، النجار، ف، و آخرون. (2010). أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي، ط2، عمان: دار الحامد، ص67.
- نصراوي، ل. (2012). حماية حقوق الأقليات الدينية في ظل الربيع العربي، منظمة العفو الدولية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلة الإلكترونية، العدد 19
- www.amnestymena.org
- هلال، ر. (2016) الأكراد بين الفدرالية والانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 205، المجلد 51، ص124-125.

References

- Abdullatif, M. (2017). Post-Arab-Spring Minorities: Yemen as a Model, 16/7/2019 <https://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-78386.htm>
- Abdulhai, W. (2013). Model to Measure the Separation Tendency of Minorities in the Arab World, Omran Journal of Social and Humanistic Sciences, no. 4, PP49-73.
- Abosh, A. and Al Hayali, E. (2015). History and Issues of Contemporary Islamic Minorities, Amman: Dar El-Fekr Publishers and Distributors, Amman, PP19-20.
- Abu Farha, E. (2013). Minorities in the Arab Spring Countries: Nature of its Role between Feasibility of Influence and Phobia of being Influenced, Al Bayan Journal, Strategic Report, no. 10, PP153-173.
- Alesina, A. et al. (2012). Fractionalization, Journal of Economic Growth, Vol 8, pp155-194.
- Ali, H & Hana, M. (2002) Minority Crisis in the Arab World, Beirut, Contemporary Thought House, PP35-70.
- Aljazeera Net. (2012). Demands by Egyptian Copts. 22/9/2019 <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/3/28/%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D9%85%D8%B5%D8%B1>
- Basheer, E. (2019) Minorities and the Syrian Revolt, Al Ayyam Journal, https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=133a2749y322578249Y133a2749
- Basheer, E. (2009). Religiou sand Ethnic Minorities and its Role National Coexistence in Ethiopia: from Empire to Federal State 1930-2007. Afro Research Center of Studies, Universal African University, P60.
- Belge, C. and Karakoç, E. (2015) Minorities in the Middle East: Authoritarianism Ethnicity, Religion, and Support for Authoritarianism, Political Research Quarterly, Vol68, No 2, pp.280-292
- Bobrick, R. (2013) Ethnic Minorities in the Age of Democratic Transition, Aljazeera Research Center, 2/7/2019, <http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy>
- Borico, R. (1986). Critical :exicon of Sociology, Translated by: Saleem Hadad, Algeria, University Publications Collection, PP50-57.
- Brownly, W. (2015). Violence against Copts and the Transitional Period in Egypt, Beirut: Carnegie Center for Middle East, <https://carnegie-mec.org/2013/11/14/ar-pub-53607>
- Al Daghsbi, A. (2009). Contemporary Shiite in Yemen: Houthis as a Model, IN: Yemen Shia, UAE: Al Misbar Research Center, Publication 31, P92.
- Draisi, T. & El Amamra, E. (2013). Mechanisms of Protecting Minorities in the International Law, Unpublished Master

- Theis, Abdul Rahman Mira University, Algeria, P2.
- Encyclopedia Britannica.(1997) Minority.In the New encyclopedia Britannica,VOL 8,PP 169-170.
- Equal Rights Foundation. (2018). Report on Dealing with Discrimination and Inequality in Yemen. Country Report Series, Equal Rights Foudnation, no. 9, London, P18.
- Fattah, H. (2016) Protection of Minorities and Mechanisms of Protection between Sharia and the International Law (Model of Iraq), Unpublished Thesis, Al Jenan University, Lebanon, P9.
- Fayda, R. (2005). Kurdistan of Iraq: the Problem of Identity between Kurdish Ethnicity and Iraqi Nationalism: Field Study, Cairo, Arab Organization of Education, Science and Culture,P135
- Fearon,J.D. (2003) Ethnic and Cultural Diversity by Country, Journal of Economic Growth,VoL 8,Issue 2,pp195–222
- Guest, K. (2012), Reality of Christians in the Syrian Crisis, Translated by Madani Kasri, 25/7/2019
<https://alghad.com/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9/>
- Hadouq. W. (2015). Dynamics of the Community Divide in Post-Revolt Libya: Minorities and Citizenship: IN: Citizenship and Community Enablers in the Arab Region, Ed. 1, Dar Rawafid Publishers and Distributors, PP47-65.
- Harik, I.F.(1972) The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East', International Journal of Middle East Studies, Vol. 3,No.3, pp. 303- 323.
- Hilal, R. (2016) Kurds between Federalism and Separation, International POCitics Journal, Vo. 51 no. 205, PP124-125
- Holliday, J.(2011) The Struggle for Syria in 2011, Institute for the Study of War ,pp7-20.
- Hourani, R. (2018). Druze Sect: Revolutionary Positives and Swinging Relations with the Regime, Syrian Foundation of Research & Public Opinion Studies <http://www.syriainside.com/articles>
- Human Rights Watch.(2017) Libya:Incitement Against Religious Minority,22-8-2019,
<https://www.hrw.org/news/2017/07/20/libya-incitement-against-religious-minority>
- Human Rights Watch. (2016). A Wasted Decade: Human Rights in Syria during Bashar al-Asad's First Ten Years in Power
<https://www.hrw.org/ar/report/2010/07/16/256102>
- Human Rights Council. (2010) Report on Rights of Minorities in Libya, UN, P7.
- Ibn Mandour, M. (2014) Arab's Tongue. Vol. 12, Beirut, Dar Sader, P180.
- Ibrahim, A. (2012). Copts under the Military Force: Facts on Yea and a Half of Crimes during the Transition Period, Egyptian Initiative for Personal Rights, Cairo, PP6-33.
- Ibrahim, S. (1992). Reflections on the Minority Issues, Cairo, dar Suad Al Sabah, PP44-52
- International Crisis Group.(2015) Arming Iraq's Kurds:Fighting IS,Inviting conflict,Middle East Report No.158,Brussels,pp12-30.
- Al Jahani, S. (2011). Distinguished Groups and Minorities in Libya from Perspective of National Security: Civilized Dialogue, no. 3583 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288321&r=0>
- Just,A.(2017) Race,Ethnicity, and Political Behavior,Oxford Research Encyclopedias,
<https://oxfordre.com/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-238?rskey=TaoKpd&result=30>
- Kamri, R. (2017) Minorities in Tunis: Peaceful Coexistence in which Minorities Melt in the Majority: Civilized Dialogue, no. 5707 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=580217&r=0>
- Al Kayali, M. (2012). On Minorities and Revolts in the Arab World.<https://www.arab48.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/2012/07/21/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA->

- %D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D8%AC%D8%AF-%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%8A
- Al Kayali, E. et al. (1986), Politics Encyclopedia, Arab Encyclopedia of Studies and Publishing, Beirut, P244.
- Al Khewani, E. (2011). Houthi Movement in Yemen; Illicit Actor, Aljazeera Center of Studies, <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172212536750791.html>
- Khudair, Z. (2017). Legal Protection of Minorities in the Arab Countries, Unpublished Doctoral Dissertation, Mohammad Khaydar University, Biskara, Algeria, PP56-255.
- Kneish, A. (2016). International Protection of the Rights of Minorities, Unpublished Master Thesis, Mohammad Khaydar University, Algeria, P45.
- Kondur, Y. (2018) Comparative analysis of the international European and Ukrainian standards on the Right to Education of national Minorities: The case of Roma people, Master Thesis, University of Tartu, P22.
- Kwatrini, S. (2018). Identity and Citizenship in Tunis Report. The Situation of Minorities in Tunis Post 2011 Revolt, Minority Rights International Group <https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2018/11/MRG-Tunisia-briefing-Final-ARABIC-Jan-2018.pdf>
- Makari, P.E. (2007). Conflict and Cooperation: Christian-Muslim Relations in Contemporary Egypt, Syracuse Studies on Peace and Conflict Resolution (Syracuse, NY: Syracuse University Press, p 70.
- Masad, M. (2012). Demands of Copts in Egypt between Inclusion and Exclusion, Lebanon: Arab Unity Studies Center, P67.
- Maurai, R. (2017). Destabilization of South Libya, Translated by Talal Abu Ghazala, North African Security Assessment Project, Geneva, P5.
- Mena Monitor for Social Contract. (2018). Syrian Christians: Between National Identity and ecclesiastical Identity, <https://mena-monitor.Org/research>
- Middle East Online. (2012). Ethnic Minorities in Libya: Marginalization starts with the Identification Documents, 26/7/2019, <https://middle-east-online.com>.
- Minorities at Risk Project. (2009) Minorities at Risk Dataset, College Park, MD: Center for International Development and Conflict Management, www.mar.umd.edu
- Mousa, S. (2014). Coptic Church in Egypt and 25th January Revolt: Turning Point, Omran Journal of Social and Humanistic Sciences, Arab Center for Research & Politics Studies, no. 7/2, PP131-150.
- Muhi Aldin et al. (2013). "No Change in the Horizon" Report: Situation of Religious Minorities in post-Mubarak Egypt, UK International Group for Minority Rights, P10
- Mustafa, Y. (2012) Arab Spring and Minorities, Amnesty Organization: Regional Office of Middle East and North Africa, Online Journal, no. 19 www.amnestymena.org
- Al Najar, F et al. (2010) Scientific Research Methods: Applied Approach, 2nd Ed. Dar El-Hamed, P67.
- Naji, A. (2019) Multiple Identities of Houthis' Rise, Beirut: Carnegie Center of Middle East 15/7/2019 <https://carnegie-mec.org/2019/04/02/ar-pub-78744>.
- Nasrawen, L. (2012). Protection of Religious Minority Rights under the Arab Spring. Amnesty Organization, Regional Office of Middle East and North Africa, Online Journal, no. 19 www.amnestymena.org
- Norwegian Aid Program, World Church Council (2016). Report on the Humanitarian Protection Need among Minorities in Syria and Iraq, Norwegian Ministry of Foreign, P18.
- Oudhof, Ko. (2007) Ethnic Minorities, Discrimination and well-being in the ESS, <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/1001617/4577877/3-2-LOUDHOF-EN.pdf>
- Pew Research Center. (2019A) Pew Research Center's index of government restrictions on religion and Social Hostilities Index as of the end of 2017, p96, <https://www.pewforum.org/2019/07/15/a-closer-look-at-how-religious-restrictions-have-risen-around-the-world/>
- Pew Research Center (2019B) A Closer Look At How Religious Restrections Have Risen Around The World, pp7-10

- <http://www.globalreligiousfutures.org/questions/browse?subtopics%5B%5D=Religious+Restrictions+Indexes&topic=12>
- Ramadan, A. The Islamists' Complex : Christians and Revolt, Comparison between Egyptian Cohesion and Syrian Exploitation, <https://www.almagharebi.net/2016/06/01/%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%82/>,
- Saad, A. (2009). The Issue of Minorities and Way to Mitigate Ethnic and Religious Tensions in the Middle East, Ed. 1, Damascus: Arab Center for Strategic Studies, P125.
- Al Saifi, Sh. (2012) Shiite Minority in Tunisia: On the Ethnic and Religious Minorities in Countries under Islamic Parties, UAE: Al Misbar Center for Research & Studies.
- Samaq, K. (2016) Analysis of the Political Positioning of the Syrian Regime: A Study in the Structure, Pillars and Future Changes: Doha: Harmon Center for Contemporary Studies, PP5-31
- Shaban, E. (2019). Arab Spring and Problem of Minorities, Journal of Democracy, Cairo, no. 74
- Shabeeb, N. (2003), The religious and sectarian background of the political situation in Syria, <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/eb0a7846-f1f4-49f3-961c-76d69bb00a28>
- Shuqair, C. (2018). Rights of Minorities in Tunisia, Alternatives, Policies and Arab Initiation of Reconciliation, <https://archives.arab-reform.net/ar/node/1342>
- Tabab, E. (2015). Self-Administration in Sweda: Political Ambush or Revolutionary Need, 28/8/2019 <https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A3%D9%85-%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%9F>
- Al Taweel, N. (2015). Future of Yemen in Light of Houthis' Seize of Authority in Sanaa, Strategic Thought Research Center <https://fikercenter.com/political-analysis/the-future-of-yemen-in-light-of-the-houthis-control-in-sanaa>
- The New Humanitarian. (2013). Security of Christian Communities Precarious in Libya-archbishop, 20-7-2019, <https://www.thenewhumanitarian.org/news/2013/03/15/security-christian-communities-precarious-libya-archbishop>
- The Tahrir Institute for Middle East Policy (2018), The Escalation of Challenges: The Repercussions of Sisi Continuing for a Second Term, p11.
- UN Office for Coordination of Humanitarian Affairs. (2018) Yemen: Humanitarian Needs Overview, 20-7-2019, <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-2018-humanitarian-needs-overview-enar>
- UN. (2017). Tunisian Civil Society Report in Framework of Periodic Review of Tunisia. Human Rights Council, 27 Meeting, April 27-May 2017
- UN. (2016). Action Report on the Periodic Review of Libya. Human Rights Council, 30th Meeting.
- UN. (2012). Protection of the Rights of Minorities: Guide of Advocacy, New York, PP3-6
- UN Declaration on Rights of Persons Belonging to National, Ethnic, Religious, or Linguistic Minorities (1992). <https://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuideMinoritiesar.pdf>.
- UN. (1966). International Charter on Civil and Political Rights. <http://www.nhrc-qa.org/wp-content/uploads/2014/01/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9.pdf>
- UNDP. (2010) Marginalised Minorities in development programming, New York, P7.

- United Nations.(2014) Guidance note of the secretary-General on Racial discrimination and protection of minorities ,New York,P4.
- United Nations. (2010) Minority Rights :International Standards and Guidance for Implementation,New York,P2.
- U.S. Department of state.(2019) International Religious freedom Reports, <https://www.state.gov/international-religious-freedom-reports/>
- Wehrey,F.(2012) The Struggle for Security in Eastern Libya,Carnegie Endowment for international peace <https://carnegieendowment.org/2012/09/19/struggle-for-security-in-eastern-libya-pub-49425>,
- Zabad,I.(2019) Middle Eastern Minorities The Impact of the Arab Spring, 1st Edition, Routledge,London.

The Impact of discrimination against minorities on its behavior towards the political system: Case study of Arab-Spring Countries(2007-2017)

Ramzy Radaideh¹, Emad Al Shdough²

ABSTRACT

This study intends to identify the impact of discrimination against minorities in Arab Spring countries on intensity of their behavior towards the political regime during the period (2007-2017). Starting out from two hypotheses, the study primarily tested a positive steady relationship between discrimination against minorities and intensity of their behavior against the political regime. Secondly, the study hypothesized that the government-induced discrimination has greater impact on minority's tendency to violence compared with impact of social discrimination. Relying on the system analysis approach along with comparative and statistical methods, the first hypothesis was confirmed meaning that the minority's tendency to violence is highly affected by social discrimination, thereby rejecting the second hypothesis. The study concludes that the Arab Spring did not reduce level of government-induced discrimination, rather it exacerbated the degree of social discrimination against minorities,the study recommends the necessity of building a state of citizenship and strengthening the paths of political reform to achieve democracy in order to combat discrimination.

Keywords: Minorities; Arab Spring; Discrimination; Political Regime; Behavior.

¹Princess Sumaya University For Technology, ²Center without restrictions for parliamentary and political studies.
Received on 11/11/2019 and Accepted for Publication on 13/5/2020.